منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
ISLAMIC WORLD EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION
ORGANISATION DU MONDE ISLAMIQUE POUR L'EDUCATION, LES SCIENCES ET LA CULTURE

ملتقى الإيسيسكو الثقافي

(3)

«مستقبل الإعلام: من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية»

ذ. خالد المالك
رئيس تحرير صحيفة الجزيرة

ذ. محمد الصديق معنينو
صحفي وكاتب

ذ. علاء ثابت
رئيس تحرير الأهرام المصرية

الرباط 2022
الرباط عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي
Rabat, Culture Capital in the Islamic World
Rabat, Capitale de la culture du monde islamique

منشورات منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة
إيسيسكو ـ 1441هـ/2020م

رقم الإيداع القانوني : 2020MO1275
ردمك : 978-9920-682-13-8

التصفيف والتوضيب والسحب في الإيسيسكو
الرباط ـ المملكة المغربية

فهرس

- تقديم 5
- كلمة معالي الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام للإيسيسكو .. 9
- محاضرة الأستاذ خالد بن حمد المالك 13
- محاضرة الأستاذ محمد الصديق معنينو 31
- محاضرة الأستاذ علاء ثابت 41
- التعقيبات والأسئلة 55
- نبذة عن الأستاذ خالد المالك 65
- نبذة عن الأستاذ محمد الصديق معنينو 67
- نبذة عن الأستاذ علاء ثابت 69

تقديم(*)

في إطار اللقاءات الفكرية لـ «**ملتقى الإيسيسكو الثقافي**» الدولي الذي أطلقته المنظمة لاستضافة صناع القرار في المجال الثقافي تعزيزاً للعمل الثقافي المشترك للدول الأعضاء، وجعله رافعة للتنمية المستدامة، واستجابة لتطلعات النخب الفكرية، والفاعلين الثقافيين لتدارس موضوعات الشأن الثقافي في العالمين العربي والإسلامي، عقد «ملتقى الإيسيسكو الثقافي» الدولي في مقر المنظمة في الرباط يوم الثلاثاء 21 من يناير 2020، اللقاء الثالث له في موضوع «**مستقبل الإعلام : من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية**»، باستضافة الأستاذ خالد المالك، رئيس تحرير جريدة الجزيرة السعودية؛ والأستاذ محمد الصديق معنينو، من المملكة المغربية، والأستاذ علاء ثابت، رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية الذي تغيّب عن الحضور لأسباب طارئة، لكنه أرسل ورقة بحثية في موضوع الملتقى ننشرها في هذا الإصدار.

لقد كان للتحولات التقنية دوما تأثير على تطور الصحافة والإعلام؛ ومع ظهور الثورة الرقمية ازداد حجم هذا التأثير بشكل كبير. ومن أبرز مظاهر هذه التحولات تجدُّدُ الممارسة الإعلامية، وإعادةُ تنظيم هيئات التحرير في المؤسسات الإعلامية؛ وتطور الأنشطة والمهن الجديدة للإعلام، وتغيُّر نوعية الكفاءات المطلوبة المرتبطة بهذه المهنة. كما أن مجالات الصحافة تمددت وتوسعت لتشمل قطاعات جديدة. ومن أبرز ما جاءت به التحولات الرقمية ظهور أنواع صحفية جديدة مثل الصحافة التشاركية والمواطنة، والصحافة الشبكية، والألعاب الإخبارية (Newsgames)، والمدونات الحية (Live blogging)، والاستطلاع الشبكي (webdocumentary). وقد كان

(*) الدكتور عبد الإله بنعرفة، المستشار الثقافي لمعالي المدير العام، المشرف على الملتقى.

لظهور شبكات التواصل الاجتماعي مثل تويتر والفايسبوك أثر على الإعلام حيث أضحت بعض هذه الوسائط جزءاً من آليات عمل الصحافة، مع ما قد تحمله هذه الممارسات الجديدة من تأثيرات قد تؤدي إلى مزالق ومخاطر تهدد أخلاقيات المهنة، والتي يجسِّدها شعار «غرِّد أولا، وتأكد فيما بعد» (Tweet first, verify later).

غالبا ما كانت الصحافة تعتبر حاملة لواء حرية التعبير، لكن حصلت تحولات عديدة زعزعت الثقة التي كانت تحظى بها.

في مجتمع المعرفة والاتصال حيث أصبحت المعلومة في قلب جميع الاستراتيجيات، فإن الصحافة والصحفيين ومموليهم يتعرضون لانتقادات واسعة.

فالوسائط التكنولوجية الحديثة أثرت بشكل جذري على مصادر المعلومات، وعلى علاقة الصحفيين بالقراء

إن الكلمات المفتاح لوضعية الإعلام اليوم هي: المجانية والصدفة. إن المعلومة لم تعد مدفوعة الأجر من مستهلكي الأخبار.

ولم يعد نموذج المواطن الذي على علم أمرا اختياريا حينما كان يقتني الصحافة الورقية أو يحرص على متابعة نشرة الأخبار في ساعة محددة، بل أصبحت الأخبار معروضة وسط صور الإجازة والتعليقات الرياضية. فيمكن للإنسان أن يعلم باندلاع نزاع مسلح بين طرفين عن طريق الصدفة حين مشاهدته لصور أصدقائه أثناء عطلتهم الشتوية أو الصيفية، أو أثناء تناولهم لطعام عشاء في أحد المطاعم.

في هذا العالم الجديد الذي يمكن لأي أحد أن يظن أنه أصبحا صحفيا، فإننا نتساءل عن حدود الاحتراف والمهنية مقابل الهواية التي أخذت تحتل مواقع الصحافة الاحترافية.

وبسؤال مستفز، ماذا يصنع إعلامي مهني بخمس سنوات جامعية قضاها في التكوين العالي على مهنة الصحافة والإعلام حين يستطيع متسلق جديد يحسن استعمال وسائط التواصل الاجتماعي أن يقوم بنفس العمل بشكل مجاني؟

إضافة إلى هذه المشكلة العويصة، هناك مشكلة الثقة التي أصبحت لصيقة بالمهنة.

هل يمكن للصحيفة التي تنشر إعلانات لشركات معينة أن تكتب عنها مقالات نقدية عن صفقات مشبوهة؟

لاشك أن رسالة الصحفي ترتفع عن المصالح الشخصية وتقترب من تقديم خدمة عمومية على الرغم من أنه موظف في مقاولة إعلامية خاصة في الغالب الأعم.

إن الحاجة إلى الإعلام والصحافة أمر ضروري مهما كانت الوسيلة الناقلة للأخبار.

إن القارئ يبحث دوما عن الصحافة المهنية النزيهة، ولا شك أن الأخبار الجيدة هي ضالّة القراء وسيلجؤون دوما إلى من يلتزم بهذه المصداقية، ويتحرّى عن صدقية الأخبار الرائجة.

إن مستقبل الصحافة والإعلام يكمن أساسا في الاحترافية بتقديم إعلام مهني متكامل ونزيه.

إن الذي ينشىء المهنة هو الحاجة، وهناك حاجة اجتماعية وديمقراطية إلى الإعلام النزيه، ولا يمكن أن تستمر هذه المهنة بالاعتماد على التطوع. وهناك مسؤولية على الحكومات في ضمان استمرار هذه المهنة بتنظيم مجال العمل وحماية قيمته المضافة. ومن بين وسائل التقنين المطلوبة تقليص أشكال المجانية الإعلامية. وكثيرا ما يدرك القراء أن المجانية مرتبطة بالسطحية والسرعة وعدم التدقيق والتحرز والتحري.

فهل مات الإعلام التقليدي؟ وهل يمكن للصحافة أن تعيش في العصر الرقمي ؟ بناء على عنوان كتاب لإنغريد ستورجيس؟

للإجابة عن هذا السؤال وغيره، استضاف الملتقى قامات إعلامية بارزة تقلبت في عدة مناصب إعلامية مهمة في مؤسسات إعلامية كبيرة في المملكة المغربية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية.

كلمة معالي الدكتور سالم بن محمد المالك
المدير العام للإيسيسكو

أصحابَ المعالي والسعادة، وضيوفَنا الكرام،

حضرات السادة والسيدات،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرُّني التَّحدُّثُ إِلَيْكُمْ في افتتاحِ هذا اللقاءِ الفكريِّ الكَبِيرِ الذي أَطْلَقَتِ الإيسيسكو مبادَرَتَهُ مع «ملتقى الإيسيسكو الثقافي» لاستضافَةِ أَبْرَزِ صُنّاعِ القَرارِ وقادة الفكر في المَجالاتِ المَعرفيةِ المُختلفة.

ويَسرُّني أيضاً توجيهُ بالغِ الشُّكرِ وعظيمِ الامتنانِ إلى الأساتذة الكرام الذين لَبَّوا دعوتنا للمشاركة في هذا اللقاء الثالث لملتقى الإيسيسكو الثقافي، وأَخُصُّ بالذِّكْر:

سعادة الأستاذ خالد المالك، رئيس تحرير صحيفة الجزيرة السعودية، ورئيس مجلس هيئة إدارة الصحفيين السعوديين، ورئيس اتحاد الصحافة الخليجية؛

وسعادة الأستاذ محمد الصديق معنينو، الكاتب والإعلامي البارز من المملكة المغربية.

مُقَدِّراً موافقَتَهم الكريمة على تشريفِنا في تنشيط هذا اللقاء الثالث لملتقى الإيسيسكو الثقافي الدولي المُخَصَّص لموضوع «مستقبل الإعلام: من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية».

ويسرُّني التَّرحيبُ بكلِّ ضُيوفِنا الكِرام من أَصْحاب المعالي والسَّعادة والفضيلة من الشَّخصياتِ البارزة وأعضاءِ السِّلكِ الدبلوماسي، وأُسرةِ الإعلام والمثقفينَ والأدباء وهيئاتِ المجتمعِ المدني والأساتذةِ وطلبَتِنا الأعزّاء.

أصحابَ المعالي والسعادة،

حضرات السادة والسيدات،

تعتبر الصحافة المسؤولة حاملة لواء حرية التعبير، لذلك حظيت باحترام الرأي العام العالمي، لكن تحولات عديدة زعزعت هذه الثقة.

ففي مجتمع المعرفة والاتصال والتحولات الرقمية المذهلة أضحت المعلومة في قلب جميع الاستراتيجيات، وتعرضت الصحافة والصحفيين ومموليهم لانتقادات واسعة. وكثر الحديث عن مناورات بعض وسائل الإعلام وتلاعبها بالرأي العام مما أثر على منسوب السلطة المعنوية التي كانت الصحافة تتمتع بها.

إن الأزمة التي تعرفها مهنة الصحافة اليوم لا تقتصر على الجانب الأخلاقي والقضايا المجتمعية، بل إن هذه المهنة تعرفُ نتيجةَ التحولات التقنية الجديدة هشاشةً مهنية تُؤثِّر سلباً على عمل الصحفيين، وتحتِّمُ إعادةَ هيكلة نُظُمِ عَمَلِ الصحافة.

لقد مسَّت التطورات التقنية قلب هذه المهنة، فالوسائط التكنولوجية الحديثة أثَّرت بشكل جذري على مصادر المعلومات، وعلى علاقة الصحفيين بالقراء، حيث أصبح ممكناً لأي إنسان أن يتحوَّل إلى رئيس تحرير مدوَّنة شخصية أو مراسلا خاصّاً للنشرات الإخبارية. لذا أضحى من اللازم إعادة توضيح حدود المهنة، ونوعية التعاقدات التي تتطلبها مع القراء.

إن النموذج التقليدي للصحافة لم يعد يساير التطورات الرقمية الحاصلة في المهنة لأن مواقع التواصل الاجتماعي، وأولوية اللحظة وسرعة تدفق الأخبار المتتالية قد أثَّر بشكل كبير على هذا النموذج. وعلى الرغم من كل هذه التحولات، فإن الصحافة مهنة فكرية شريفة تتطلب جُهداً وصرامةً ونزاهةً وثقافةً ووقتاً ووسائلَ مُساعِدة، وتُساهِم في بناء مجتمَعِ المُواطنة والديمقراطية، إضافةً إلى أنَّها تُساهِم في تشكيل الذاكرة الجَماعية.

في ختام هذه الكلمة، دعوني أتساءل معكم :

هل ما زالت الصحافة هي التي تصنع الرأي العام في ظل التحولات الجديدة؟ وهل تساهم الصحافة فعلا في غربلة جميع الأحداث المجتمعية، وإيصال المعلومة الصحيحة، وتنوير العقول ؟

وهل ستصمد الصحافة المسؤولة والإعلام المهني أمام التطورات الرقمية المتسارعة التي وضعت تقنيات التلاعب بالنصوص والصور، ونشر الأخبار الزائفة في أيادي غير أمينة ؟

لاشكَّ أصحابَ المعالي والسعادة، حضراتِ السادة والسيدات أنَّ العروض التي سيقدمها الأساتذة الكرام، وهم في طليعة النخبة الإعلامية في العالم العربي ستلامسُ التحديات التي تواجه الإعلام والصحافة، وستجيبُ عن هذه التساؤلات بفضل ما لهم من ثقافة عالية وخبرَة مؤسساتية وحنكة في إدارة الأزمات، فَلْنُنْصِتْ إليهم بقلوب واعية وأفهام متيقظة، فليس من السهل أن يَسْتَأْمِنَ إنسانٌ غيرَه ويضعَ ثقتَهُ فيه بتخويله وظيفةِ إبلاغِ الأخبار، وتحليلِ أحداث الشأن العام وتبليغها بالنَّزَاهة المطلوبة مع رعاية المصلحة العامة وإدراك المناطات واعتبار السِّياقات، ففي ذلك كُلِّهِ قَدْرٌ شريفٌ، له أَصْلٌ فرعي في شروطِ عِلْمِ التاريخ والشَّهادة على أحداث العصر؛ وأَصْلٌ أَوَّلٌ في صورة التبليغ بصفة عامة مصداقاً لقوله تعالى :

﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَداً إلا اللهَ وَكَفَى بِاللهِ حَسِيباً﴾.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محاضرة الأستاذ خالد بن حمد المالك
رئيس تحرير صحيفة الجزيرة

الإخوة والأخوات..

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته..

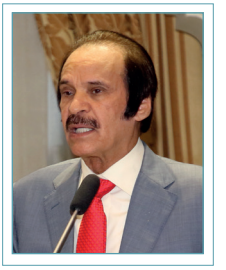

لقد أمضيتُ من عمري أربعين عاماً رئيساً لتحرير صحيفة يوميَّة ورقيَّة في المملكة العربية السعودية، ولا أزال، وأمضيت أقل من ذلك صحفياً خلال فترة زمنية سبقت رئاسة التحرير، ومثلما مضت وانقضت من عمري سنوات الشباب، بحيويته، وذاكرته، وتأثيره، ورشاقته، هاأنذا أوشك أن أودِّع أجمل سنوات قضيتها عاشقاً لَمْسَ الورق، وشَمَّ الحبر، وللصحافة الورقية، بعد رحلة تناغمتْ محطاتها بين الحب والعشق، مع ما صاحبها من مدٍّ وجزر، وتقلبات مثيرة، لكنها لم تصرفني أبداً عن حبها وإيثارها وتفضيلها على ما عداها من أعمال أخرى.

هذه توطئة لحديث عن (مستقبل الإعلام: من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية) الذي اختارته (الإيسيسكو) موضوعاً لمحاضرة أشارك فيها أمامكم، والزميلين علاء ثابت رئيس تحرير جريدة الأهرام، ومحمد الصديق معنينو الصحفي والكاتب ضمن مبادرات ملتقاها الثقافي، ومنصتها التي تركز على تلاقح الأفكار، ونشر المفاهيم، والرؤى الهادفة، بما ترى منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، أنه يزيد من إشعاعها الحضاري إلى مختلف الآفاق.

وبادئ ذي بدء، فإن هذا الموضوع، لا يزال يتسيَّد المحاضرات، والندوات، وورش العمل، على مستوى العالم، ويأخذ حيزاً كبيراً من المناقشات في

مختلف وسائل الإعلام، ويجد فيه الكتَّاب موضوعاً جاذباً للكتابة عنه، ومتابعة لما يدور من المستجدات حوله، ومحاولة من كاتب لآخر لوضع التصور الشخصي عن مستقبل الصحافة المطبوعة، مع ظهور وسائل إعلامية جديدة، ومنصات متعدِّدة، وصحف رقمية، في ظل تقلّص حجم الإعلان في الصحف الورقية، وتراجع مبيعاتها، وعدم تفهم الكثيرين لإمكانية الجمع بين الصحافة الورقية، والأخرى الإلكترونية.

لقد ظفرت الصحافة الورقية على مدى عقود بتتويجها على عرش الإعلام المقروء، وذلك قبل أن تتغير أدوات صناعة الإعلام، وقبل أن يتم توظيف التقنيات الحديثة المتطورة تباعاً في تقديم ما يُسمى بالإعلام الجديد أو الإعلام البديل، أو الإعلام الفوري، أو إعلام المواطن -ـ سمِّه ما شئت ـ حيث ينقل للمتصفح الخبر الآلي، والصورة الحية، والمتابعة المستمرة، لكل ما يجري في العالم مباشرة، وبسرعة فائقة، مدعوماً بالصوت، والحضور في موقع الحدث، مما يعني أن الصحيفة الإلكترونية تقوم بما تقوم به وسائل الإعلام التقليدي مجتمعة، من إذاعة، وتلفزة، وصحيفة ورقية، وكأن الصحافة الرقمية في حلبة منافسة معها جميعًا.

وقد تطلَّب التحول الإعلامي إلى التدرج في توظيف الإنترنت لخدمة الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية معاً، حيث تمثلت البداية في إيجاد موقع إلكتروني للصحيفة الورقية، ونقل المحتوى الورقي كاملاً كما هو إلى المحتوى الإلكتروني، وهو ما فعلته صحيفة الجزيرة التي أرأس تحريرها، بتدشين موقعها الإلكتروني عام 1997م كأول صحيفة سعودية تدشن نسختها الورقية إلكترونياً.. وفي مرحلة ثانية ظهرت على السطح ومن خلال شبكة الإنترنت (مواقع الصحف الإلكترونية ـ أون لاين) التي تعمل على مدار الساعة، ولكن دون نسخة ورقية، وهذه ضمن منتوجات الصحيفة التي أعمل فيها، كما هي في صحف سعودية أخرى.

وعن صناعة الإعلام الجديد وتطوراته في العصر الحديث برزت تسميات «الإعلام الجديد»، وظهرت تطبيقات وسائل التواصل الإجتماعي (تويتر،

فيسبوك، تليجرام، سناب شات، وغيرها من التطبيقات الرقمية الكثيرة لأجهزة الجوال)، فيما تسيَّد المارد الجديد «تويتر» عرش الوسائل والتقنيات الحديثة لنشر المحتوى الصحفي، فأصبح تطبيق «تويتر» إعلامياً لنقطة الجذب الأولى إعلاميّاً في العالم، لسرعة بث وتلقي المحتوى الصحفي، ومساحة الحرية، حيث تعمل الصحف على زيادة المتابعين لها، وزيادة مستوى التفاعل مع محتواها، وبالتالي الحصول على حصص مناسبة من الإعلان، وهي الكعكة والمحرك الحقيقي لمستقبل الصحافة والإعلام بشكل عام.

هذا يعني أننا الآن أمام حالة متفردة لصناعة المحتوى، وتطوره في وسائل الإعلام كافة (مقروءة أو مشاهدة أو حتى مسموعة)، وستبقى هذه الوسائل مرتبطة بأهم أدوات العصر الحديث التي أصبحت في متناول كف اليد عبر تقنيات وتطبيقات (الهاتف الجوال). فالإعلام يتغير وفقاً للوسائل والسلوك، أما مسألة موت الصحافة الورقية، أو مواقع الصحافة الإلكترونية، أو القنوات التلفزيونية، أو الإذاعية، أو أي تطبيق إلكتروني خاص، فهو موت للأدوات، وليس موتًا للمحتوى أو المهنة.

على أن سرعة نقل الخبر والحصول عليه، لم يعد مصدرًا مهمًا لأي صحيفة كانت، ورقية أو حتى إلكترونية، لكون 99% من مصادر الأخبار، سواء كانت تخص كيانات أو مسؤولين أو أفرادًا، أصبحت في المتناول من الحسابات الشخصية المباشرة، إذ تجد على سبيل المثال أن رئيس الولايات المتحدة ترامب أو نجم الكرة ميسي، يبثان أخبارهما وتصريحاتهما مباشرة عبر حسابهما الشخصي الموثق في تويتر للملأ أولاً، ومن ثم تتلقفه وسائل الإعلام لاحقاً، وهناك ـ بالمناسبة ـ مواقع إخبارية تسبق الصحف الإلكترونية في نشر أخبارها وصورها، بصرف النظر عن مصداقيتها، معتمدة فيما تنشره على سرعتها أكثر من أي وسيلة إعلامية أخرى، خاصة إذا كانت مثل هذه المواقع لا تلتزم بالمعايير الصحفية، ولا تعطي اهتمامًا للتثبُّت من صحة معلوماتها، متكئة على أن التشريعات والقوانين الملاحقة لم تفعَّل بعد؛

ربما لأن الأُطر القانونية ما زالت قدراتها محدودة أمام هذا الزخم الكبير والكثير من الصحف والمواقع الإلكترونية.

نحن إذاً أمام صيغة جديدة لإعلام المستقبل، عن طريق استخدام شبكة الإنترنت، حيث يتم نقل الصورة والخبر فوراً، ومتابعة موسعة لما يجري من أحداث على مدار الساعة، عبر أحد التطبيقات، وقد أصبح أمام كل شخص الفرصة الآن ليكون رئيس تحرير أو مراسلاً صحفياً، وهو ما يشير إليه مصطلح (صحافة المواطن) حيث لم يعد الشخص قارئاً مستقبِلاً فقط، وإنما أصبح الآن بفضل هذه التقنية مرسلاً وصانع صحافة، بما يمكن القول معه: إن الشخص العادي أصبح له دور حيوي لا يمكن إغفاله أو تجاهله في صناعة المحتوى الإعلامي، وإغراء الآخرين للتفاعل معه، في عالم مفتوح، وفضاء واسع، ونقلة نوعية في صناعة الإعلام الجديد، وبما يفتح الطريق نحو آفاق إعلامية لا حدود ولا مكان ولا أزمنة محددة لها.

الإعلامي اليوم، غيره بالأمس، وغيره بما سيكون عليه غدًا، فنحن أمام حركة سريعة، لتخطي كل ما هو بين أيدينا الآن إلى ما سيكون عليه إعلامنا الجديد غدًا، فالتقنية هي من تحدد المسار، وترسم الطريق، وتصنع الرؤية القادمة للإعلام، ولسنا كإعلاميين سوى ممارسين لهذه التقنية، ومستفيدين منها في تطويع الإعلام الجديد للتواصل فيما بيننا، دون أن نرتهن إلى ما

كان، فالنظر إعلامياً يجب أن يكون للمستقبل، للجديد الذي سوف يجدُّ، مع عدم التفريط بما كان، والاستفادة منه بقدر ما يخدم العمل الإعلامي الجديد، ويقويه، ويزيل عنه ما قد يرافقه من تشوهات.

ومع انطلاقة الإعلام الجديد بدءًا مع ظهور شبكة الإنترنت عام 1969م في أمريكا، وتوسعها في تقديم خدماتها ابتداءً من عام 1985م، وارتباط الإعلام الإلكتروني بها، وما تركته من أثر في تفعيل دور الإعلام في مواجهة المستجدات في العالم، سياسياً واقتصاديًا وأمنياً وغيرها، يمكننا القول: إننا الآن أمام مشهد إعلامي غير عادي، وأمام ظاهرة لم تحسب حتى النخب الإعلامية حسابًا لما وصلت إليه، وبما هي متجهة نحوه، وقد أظهرت التحولات التقنية المتسارعة أن الحكومات لن يكون بمقدورها في المستقبل التحكم في مفاصل الإعلام، ولن يكون الإعلام صناعة حكومات ومؤسسات وأحزاب، ولن يقتصر ممارسوه وصناعه على من يحصل على ترخيص من المسؤولين في دولهم، فالفضاء الإعلامي من الآن لن يرتبط بقيود، ولا بقوانين، ولا بمتابعة وإشراف، كما هو حال الإعلام التقليدي.

فقد خدمت أدوات التقنية الهائلة الصحافة الإلكترونية، فظهرت على السطح وسائل إعلام غير تقليدية، وغير محدودة العدد، وتتميز بتنوع خدماتها، بل أصبحنا أمام إعلام تفاعلي على مدار الساعة، مع انتشار واسع، وتشكيلة من الروابط، وشبكات من التواصل الاجتماعي، وملفات شخصية، ومواقع إلكترونية، ومدونات تسمح بأن يتنفس مستخدمها إعلاماً جديداً، بحضور باهٍ، ونشاط في التواصل غير محدود.. وهناك اجتذاب لجمهور غير قليل إلى محتوى شبكات التواصل الاجتماعية، مثل «الفيسبوك، السناب، تويتر، الأنستغرام، اليوتيوب» وغيرها، بما أعطى وزناً وثقلاً لعالم افتراضي في «الإنترنت»، نسبة إلى تزايد المستخدمين في تصفح صفحات هذه الروابط، والتفاعل معها، بما يمكن النظر إليه، على أنه إعلام الجمهور إلى الجمهور، كما وصفه وشخَّصه بعض من يتعاطى ويتفاعل معه.

ومع الإعلام الجديد، وبخاصة إعلام «صحافة الموبايل» أصبح بإمكان الجميع أن يكونوا مصورين، وصحفيين، ومراسلين، وفنيين، باستخدام الأدوات، والوسائط، والتطبيقات، التي تطوعها لهم شبكة الإنترنت، وهذا ما جعل أكثرية من الجمهور يمارسون العمل الإعلامي الجديد بكل تخصصاته، متفاعلين مع الأحداث، والتطورات في العالم، عن طريق الأجهزة الذكية، والأجهزة اللوحية، وهو ما نراه الآن، ونلمسه في تعامل الأفراد مع الثورة التقنية الهائلة، التي أصبحت جزءاً من حياة الناس، مستفيدين من أهم ما يميز الإعلام الجديد، حيث السرعة، وامتلاك فرصة التجديد، والابتكار، والتطور، والارتباط بشبكة «الإنترنت»، في هذه البيئة الإعلامية غير التقليدية، حيث تسمح للجميع بممارسة الإعلام الجديد على نحو مختلف عما كان يتم في الصحافة الورقية، وبقية وسائل الإعلام التقليدية الأخرى، ودون أن تكون هناك حاجة إلى شروط ومتطلبات تخصصية كانت ضرورية في الخطاب الإعلامي التقليدي، ودون فرز للتأكد من سلامة المحتوى لغويًا، ومدى صحة المعلومات، وسلامة الطرح، وهي ضمن ما كانت تلتزم وتتمسك به الصحافة الورقية.

وإذا سلمنا بأن من يمارس الإعلام الجديد لم يأت إليه انطلاقًا من تخصص في مجاله، فإن هذا لا يعيبه، فالصحافة الورقية هي الأخرى اعتمدت في بدايات تأسيسها على عناصر غير متخصصة في الإعلام، ولكنها كانت عناصر تملك الموهبة، كما هي الآن صحافة الإعلام الجديد، حيث ظهرت مواهب قادرة على تطويع التقنية لخدمة نشاطها الإعلامي، وإن كانت صحافة الإعلام الجديد ـ ولا أعمِّم ـ ما زالت في طور التجديد والتصويب والتغيير، أحيانًا بسبب تواضع مستوى الإعلاميين المنتمين إليها، وأحيانًا أخرى بفعل عامل السرعة في تعامل الصحفيين مع التقنيات المستخدمة في صناعة الإعلام الجديد، ولا يمكن إغفال ما يراه الآخرون من أن من بين عيوب الصحافة الإلكترونية اعتمادها على فنيين لا على صحفيين، بخلاف الحال في الصحافة الورقية، بما يفسر أنه سبب ضعف المحتوى الإعلامي فيها، وارتباك اللغة

التي يُكتب بها محتواها، واضطرارها من حين لآخر لإجراء التعديلات، وإلغاء بعض الأخبار، إما لركاكة الأسلوب، أو لعدم صحة الأخبار، وأحيانًا للهروب من المساءلة القانونية عما تنشره، ومع هذا، فإن هذه الصحافة قد سحرت الملايين من الجمهور؛ لتمتعها بما يغري لمتابعتها.

إذاً نحن أمام إعلام حر بامتياز وبكل المقاييس، حيث يملك كل متصفح القدرة على أن يتفاعل معه، ويشارك فيه، ويكون أحد صناعه، فشبكة الإنترنت متاحة للجميع، للإفصاح عن كل الآراء، دون قيود قانونية، وبأساليب جديدة، تعتمد على الاختصار، والمتابعة الفورية، والتعبير عنها بحسب ما يستجد من أحداث، وما زالت الفرصة واسعة للإعلام الجديد نحو مزيد من التجديد والتطوير والابتكار في عالم افتراضي لن يكتفي بما قدمته شبكة الإنترنت حتى الآن، فهناك عمل جاد ونوعي لابتكارات جديدة، لا نعرف لها نهاية، ولا نعتقد أن ما نراه الآن هو نهاية المطاف لمستقبل الإعلام؛ فهناك سباق محموم بين وسائل الإعلام الرقمي نفسها لكسب المتصفح والمشاهد وعدد المتابعين، بعد أن أتاحت التقنيات الجديدة الفرصة للجمهور ليكون أمامه عدد من الخيارات لمتابعة الأخبار، والوصول إلى المعلومات، بل والمشاركة في التفاعل، وصناعة الإعلام الجديد، سواء من جهاز الجوال، أو أي جهاز حاسوبي آخر، فالجميع أمامهم الفرصة ليكونوا إعلاميين.

والإعلام الجديد ـ وهو في طور التجديد والتصويب والتغيير أحياناً-يعيبه نشر الشائعات، وتفشي ظاهرة الأخطاء في كتابة النصوص، أحيانًا بالخطأ في استخدام لوحة المفاتيح، وأحيانًا أخرى بسبب جهل الصحفي الإلكتروني بالإملاء والنحو، وأحياناً بفعل عامل السرعة في التعامل مع التقنيات المستخدمة في صناعة الإعلام الجديد، بما جعل من بعض النصوص مليئة بالأخطاء، دون أن تجد من يقوم بتصحيحها، وهذا ما يلمسه المتصفح للصحف الإلكترونية وكذلك في المواقع والحسابات الخاصة، وسيكون من المتعذر إيجاد علاج لهذه المشكلة ما لم تعتمد الصحف الإلكترونية على

مؤسسات وجهاز صحفي قادر ومتمكن، لا على اجتهادات فردية، ربما قاد أصحابها الحماس، وأحيانًا حب الظهور، لإنشاء مواقع لصحف إلكترونية، وفي هذا إفساد للذائقة، حين تختلط الفصحى بالعامية، أو حين يسود المحتوى ما يشوهه بكثرة الأخطاء التي أشرنا إلى بعضها.

ومع ظهور عصر الإنترنت فقد عولجت في الصحافة الرقمية الكثير من التحديات التي كانت الصحافة الورقية تواجهها، سواء معوقات التوزيع، أو حرية الرأي، أو في التكاليف المالية العالية التي تصاحب إصدار أي صحيفة ورقية، بينما أتاح الإعلام الرقمي خيارات عدة، وأنماطاً إعلامية مختلفة، في ظل سعة دائرة هذا الإعلام، وعدم ارتباطه بالمكان، أو خضوعه لسيطرة الدول، لكنه ما زال في طور التشكل لشخصيته؛ للتخلص من بعض السلبيات، وتنظيفه من بعض الممارسات العبثية، والحيلولة دون تشويهه بمحتوى يكون أحيانًا خارج السياق الإعلامي الصحيح.

وكما أشرنا من قبل فنحن أمام إعلام رقمي بأدواته وتطبيقاته المختلفة، إعلام المواطن، أو الموبايل، أو البديل، دون وجود مقص للرقيب، أو حارس للبوابة، فهو إعلام يديره ويوجهه الجمهور بنفسه، بلا سلطة رسمية تتحكم فيه، لا كما هو الشأن في الإعلام التقليدي، من صحافة وتلفزيون وإذاعة، إنه إعلام تفاعلي، وسريع، وسهل في تصفحه، فضلاً عن إمكانية التعرف على محتوى الصحيفة الإلكترونية بسهولة من خلال عدد من الروابط التي تتيحها شبكة الإنترنت للمتصفح، صحيح أن الإعلام الرقمي ما زال حديث العهد، وفي طور التجديد المستمر، متأثراً بتسارع الابتكارات والتقنيات، واستخدام الوسائط المتعددة من خلال الإنترنت، إلى جانب الثورة التقنية في مجال الاتصال، إلا أنه، تمكن من إيجاد متابعين ورواد كثيرين، وأصبح الجمهور مع هذه التقنية الهائلة شريكا في صناعة هذا النوع الجديد من الإعلام بحرية كاملة، ودون محظورات كانت تقيد حرية النشر في الصحافة الورقية.

علماً أن الإعلام الرقمي تواجهه ضمن التحديات تفشي الجرائم الإلكترونية، ما جعل بعض المهتمين بمثل هذه الجرائم يطالبون بإيجاد قوانين صارمة تحد من هذه الجرائم، غير أن ما نراه أن أي قانون لن يكون قادرًا على الإحاطة والمتابعة بكل ما يصدر عن الإعلام الرقمي من تجاوزات، نسبة إلى ملايين المواقع والصحف والمدونات والحسابات الخاصة الإلكترونية، وعدم وجود ضوابط وشروط والتزامات وتراخيص لمن يزاولونها، غير أن هناك فرصة ما زالت قائمة بعد أن يأخذ الإعلام الرقمي حقَّه من الوقت للتعرُّف على السلبيات، بأن يتم وضع القوانين والتشريعات المناسبة للحد منها، وتخليص هذا الإعلام من هذه الممارسات التي تشوهه، أو تضفي عليه طابعًا غير حسن.

هذا ما يمكن قوله عن الصحافة الرقمية، فماذا عن الصحافة الورقية ـ أم الوسائل الإعلامية ـ وعن مستقبلها؟، هناك من يرى أن الصحافة الإلكترونية هي البديل للصحافة الورقية، مع أن الصحافة الرقمية لحداثة طرحها تواجه الكثير من التحديات والتهديد باحتمال انصراف المتابعين لها، بسبب انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، وارتباط الجمهور بتطبيقاتها، وهو ما يعني أن استمرار متابعة الصحافة الإلكترونية لا يمكن له أن يتواصل بالزخم الحالي ما لم يتطور المحتوى الإعلامي فيها، وهذا يعني أهمية تأهيل الكوادر الصحفية القادرة على التأثير، وكسب المتابعين، وهي مسؤولية أقسام الإعلام في الجامعات التي تحتاج إلى غربلة في مناهجها وبين الأساتذة أنفسهم، لتواكب هذا التطوير السريع في صناعة الإعلام الرقمي.. فهناك حاجة لتعليم الأساليب والصّيغ الجديدة التي تقدم فيها الأخبار والمعلومات إلى الجمهور، فالعالم يتغير، والإعلام يتغير أيضًا، أقول هذا وأنا مؤمن بأن طباعة الصحافة الورقية قد تتوقف ذات يوم، لكن الصحافة المطبوعة لن تتوقف، فهي باقية سواء بشكلها الورقي التقليدي كنسخة P.D.F، أو من خلال تطبيق (أُون لاين)، أو من خلال خيارات وتطبيقات أخرى تستفيد فيه من التقنية العلمية الهائلة في وسائل الاتصال التي

تتسارع، ويستفيد منها الإعلام بوسائله المختلفة، ما سوف يفتح الطريق أمام الإعلاميين للتجديد والابتكار في تقديم صحافة تناسب الحاضر، وتلبي رغبة الشباب من القراء والإعلاميين على حد سواء، ومع استمرار عيونهم على الصحافة المطبوعة.

وطالما أن الصحافة الإلكترونية في مرحلة لا تزال فيها تتشكَّل ملامحها، أي أنها لم تتوقف بعد عن التطوير والتجديد، ومعالجة أوجه القصور، وهو ما يمكن فهمه وتفهمه؛ لكون الإعلام الرقمي يعتمد على نظم وبرمجيات اتصالات حديثة، ويحتاج إلى مزيد من الوقت للتكيف مع خدمات شبكة الإنترنت، والتحول من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية، مستفيدًا من تجربة الصحافة الورقية التي يبلغ عمرها أربعة قرون تقريبا؛ فإن هذا ربما يعطي مهلة للصحافة الورقية كي تستمر في الصدور لفترة قادمة، بدليل أنه لم يتم الاتفاق حتى الآن على اسم واحد للصحافة الإلكترونية؛ فهناك مَن يراها صحافة رقمية، والبعض يطلق عليها الصحافة التفاعلية، وقائلٌ يقول إنها صحافة فورية، وغير ذلك من المسميات، وهو ما يعني أن مستقبل استمرار الصحافة الورقية سيظل حاضرا في المشهد الإعلامي ربما لسنوات قادمة، ولكن استمرار حضورها سيعتمد على إعادة النظر في محتواها، وبما يتماشى مع الإعلام الرقمي؛ لسد الفجوة بينها وبين الإعلام غير التقليدي الذي يتميز بالسرعة الفورية في إيصال المعلومات، وسهولة النشر، وصناعته بأقل التكاليف، وقدرته على الوصول إلى المتلقي دون حواجز، مع تمتُّعه بالحرية، والمرونة في النشر، دون وجود مقص للرقيب، مدعومًا بتطبيقات الهاتف الجوال، ومؤثرا بمحتواه في المتصفح والمتابع بصريًّا وسمعيًّا من خلال الفيديو والصوت.

ومن الخطأ القول: إن الصحافة الورقية قد ماتت؛ فيما لا توجد دولة واحدة في العالم بلا صحافة ورقية حتى الآن، حيث لا تزال الصحافة الورقية مرجعًا ومصدرًا موثوقًا، بأخبارها، وتغطياتها، ومعلوماتها، وستظل موجودة ومؤثرة طالما بقيت بمكوناتها وموثوقيتها في متناول قُرائها، سيما

وهي تمتلك القدرة في الوقت الحاضر على التعايش مع مراحل التحول الإلكتروني، ضمن وسائل الإعلام الإلكتروني بتطبيقاته الرقمية كافة.

ومعلوم أن معظم الصحف الورقية على مستوى العالم تصدر بكامل محتواها عبر مواقعها الرسمية على الإنترنت، سواء من خلال نسخة إلكترونية (أون لاين) وتحمل اسم الصحيفة نفسها وتنشر النصوص والصور بتصميم مختلف، أو من خلال نسخة مطابقة للصحيفة الورقية بصيغة رقمية (P.D.F) ، وكذلك عبر إصدارات أخرى في وسائل التواصل الاجتماعي كـ (**تويتر، سناب شات**) وغيرهما؛ وهو ما يعني أن هناك تكاملاً لا تنافساً أو تعارُضاً بين الصحافة التقليدية والصحافة الإلكترونية.

وإذا كانت النسخة الورقية قد تحولت بشكل كامل كنسخة إلكترونية، فهذا يعني أن وهجها باقٍ، وأن تأثيرها مستمر، وأن لا خوف عليها، خصوصاً إذا ما تعاملت مع المستجدات الإلكترونية ضمن رؤية صحيحة، بما يبقيها حية لفترة قادمة ليست قليلة، خاصة حين تتوجه نحو البحث عن مصادر تمويل أخرى، بما يمكنها من المحافظة على المستوى التنافسي مع الصحافة الرقمية، ولا يجعلها معرضة للخطر، كما هي الصحافة الإلكترونية التي تعاني من شح الإعلانات في ظل استحواذ غوغل وفيس بوك وغيرهما على سوق الإعلان، الذي بدون التدفق الإعلاني لن يكون مستقبل الصحافة الإلكترونية مطمئنًا، مثلها في ذلك مثل الصحف الورقية.

صحيح أن رد الفعل من المسؤولين عن الصحافة الورقية جاء متأخراً، وأن التفاعل مع موجة الإعلام الرقمي كان بطيئاً، وصحيح أن أحداً من القائمين على الصحف الورقية لم يكن يتوقع هذه السرعة التي تم بها كل هذا التغيير، وكان في أغلبه خارج قدرة الصحافة الورقية على المقاومة دون وجود مصادر كافية تعتمد عليها في تغطية النقص الحاد في مواردها، بسبب تراجع بيع المساحات المتاحة للإعلانات، إلا أن فرصتها في الثبات والمقاومة لم تنته بعد، وخصوصاً حين تلجأ إلى الاستثمار في مجالات أخرى

تعطي عائداً مالياً للإنفاق منه على ما يخدم استمرار الصحافة الورقية، ويبقيها ضمن التكامل مع الصحافة الرقمية، لاسيما إذا ما تم توسيع نشاط المؤسسات الصحفية، ليكون لها وجود في النشاطين سواء كان لهذا النشاط أصل مطبوع، أو ورقي، أو كان الأصل صحيفة إلكترونية، أو أيّ تطبيق استثماري خاص في نفس التخصص.

إن امتصاص الأزمة المالية التي تعاني منها الصحف الورقية، ومعالجة تراجع الإيرادات من الإعلان فيها، والبحث عن وسيلة أو وسائل للهروب من تداعيات هذه الأزمة، يحتاج إلى جهد وعمل، وإلى دراسات وتخطيط، يتوصل فيه المعنيون بالأزمة إلى نتائج فقرارات تنقذ هذا النوع من الصحف من الأزمات، فلم يعد الأمر يقتصر على أن الصحافة الإلكترونية هي من يهدد بقاء الصحافة الورقية، وإنما الذي يثير الخوف أن صناعة الصحافة الورقية لم تفلت حتى من تهديد تطبيقات إلكترونية كثيرة أصبحت أكثر متابعة ومتعة من الصحف الإلكترونية والورقية على حد سواء، وكل هذا يجعل الصحف الورقية غير آمنة إذا ما ظل التعامل مع التحديات التي تواجهها يتم دون النظر إلى ما يمكن أن تفرزه التطورات التقنية، وثورة الاتصالات في المستقبل من مستجدات تتجاوز ما هو ماثل بيننا الآن.

إذًا لا بد من خارطة طريق، ترسم مستقبل الصحافة القديمة والجديدة معًا؛ حتى لا تغرق الصحف الإلكترونية هي الأخرى بالتحديات التي قد تعيق انطلاقتها من جهة، وحتى تجد الصحافة الورقية من جهتها مخرجًا يعالج أوضاعها التي تعاني منها. وخارطة الطريق هذه يفترض فيها أن توفر ما يغري الجمهور على متابعة الصحف الإلكترونية والورقية، وهذا لن يتحقق ما لم يتم إعادة النظر في صناعة الصحافة، قديمها وحديثها، من حيث تأهيل الكوادر الصحفية والفنية، وتحسين المحتوى، والالتزام بالمصداقية، والقيم المهنية في المضمون، وتطويع الإمكانات التقنية الهائلة في تقديم: الصورة والرسم، والخبر، والمقال، بما يرضي الجمهور، وإعطاء الصحف الورقية مساحة حرية أوسع في النشر، وغير ذلك مما يغري الجمهور لمتابعتها.

نحن كما أسلفنا من قبل مع مَن يرى أهمية أن يكون هناك توازن بين الرقمي والمطبوع، وأن يكونا مكملَين لبعضهما، خاصة أن الإعلانات في المطبوع يمكن أن تكون مكملة أو مكررة للإعلانات في الرقمي بالتزامن؛ فربما ساعد ذلك على عدم اختفاء الصحافة الورقية على الأقل في الزمن القريب، خاصة في ظل الانطباع بأن الصحافة الرقمية هي صحافة بلا موثوقية، ومن دون مصداقية في كثير من مواد المحتوى الذي تقدمه للمفتونين بها، وفي المقابل يجب أن نتذكر دائمًا أنه بقدر ما في الصحافة الورقية من سلبيات لا يمكن إغفالها، فإن الصحافة الإلكترونية لا تخلو من ذلك أيضًا.

فهل هناك إمكانية وفرصة لأن يتجه الإعلام المطبوع إلى إنشاء صيغة من التكامل مع الإعلام الرقمي، بدلاً من التفكير المنصبّ على أن الإعلام الرقمي هو البديل للإعلام الورقي في زمن الإنترنت؟ هذا ما يشغل بال المهتمين، ويحاولون من خلال المؤتمرات والدراسات البحث عن إمكانية لتحقيق ذلك، مع الاهتمام بمسألة توفير إيرادات مالية دون الاعتماد فقط على منتوج الصحافة التقليدية؛ بوصفها ممولاً وحيدًا لاستمرارها ولو لسنوات قادمة، فيطرحون مثالا ضمن اقتراحات كثيرة تصوُّرهم لمعالجة التحديات من خلال فكرة (النشر العكسي)، والمقصود به أن يكون المحتوى الرقمي عبر الإنترنت أولاً، ثم يعيدون نشره بعد ذلك بشكل مطبوع، وليس العكس.

وإذا كان المقصود بالإعلام التقليدي الصحافة الورقية والإذاعة والتلفزيون، فإن هناك من يرى بأنه لا خوف عليها متى طوَّرت محتواها بما يتلاءم مع ثورة الذكاء الاصطناعي؛ للإبقاء على المتلقي متابعًا لها، والحد من انصراف الجمهور عن متابعتها، في ظل التحديات التي تمرُّ بها وسائل الإعلام التقليدية، وهي كبيرة، وصعوبة التغلب عليها مع تنامي التطورات التقنية المتسارعة بما قد لا يكون ممكنًا دون أن يتم التعامل معها بواقعية، وعدم إغفال ما يشكله الإعلام الرقمي من خطورة عليها في عصر الثورة التكنولوجية، وارتباط الجيل الجديد من الشباب وولعه بكل ما هو جديد، خاصة مع قدرته على استخدام التقنيات بكفاءة عالية.

وإذا كان إعلام التواصل الاجتماعي بمواصفاته وتطبيقاته المتعددة قد شكل تهديداً للصحافة الإلكترونية للفوارق في المنافسة لصالح الأولى، فإنه من الطبيعي أن تكون المنافسة بين الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية لصالح الأخيرة، ونبني هذا الرأي من خلال العيوب والتميز لكل صحيفة أو تطبيق من هذه الوسائل الإعلامية، وقد أشرنا إلى كثير منها، غير أن ما يمكن إضافته أن هناك مبالغة كبيرة في وصف الصحافة الورقية بالقول: إنها في ساعتها الأخيرة، وأنها أصبحت من الماضي، وأن شمسها غربت أو كادت، وأنها إلى أفول وانقراض، والقول: إنها تحتضر، وأنه تم سحب البساط منها، وأنها في حالة موت سريري، وقد أصيبت في مقتل، وتمر بمرحلة الشيخوخة، ومكانها المناسب في إحدى المتاحف التاريخية، وهكذا من الأوصاف، بما قد لا يكون هذا التوصيف دقيقًا، نسبة إلى استمرار كثير من الصحف الكبرى في العالم بالصدور ورقياً إلى جانب نسخها الإلكترونية.

ولا بأس أن أشير هنا إلى جهد يُبذل في مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر التي أنتمي للعمل فيها، وتصدر عنها صحيفة الجزيرة اليومية التي أرأس تحريرها. وهو جهد متواضع بالقياس إلى ما يجري في دول العالم المتقدمة، ولكنه مهم. وعلي أن أضعكم في صورة بعض ما يجري دون مبالغة أو ادعاء. ففي الجزيرة هناك جهاز يضم عددًا من الإعلاميين والإعلاميات وفنيين يعملون جميعًا في تقديم عمل، أزعم بأنه يرتقي إلى مستويات جيدة في مجال تقنية المعلومات؛ وبالتالي في مجال الصحافة الإلكترونية.

وتفعيلاً لتوجُّهات وتفاعلات مؤسسة الجزيرة في ذلك، فإلى جانب موقع صحيفة الجزيرة (دوت كوم)، وهو أول موقع إلكتروني في الصحافة السعودية، هناك الجزيرة أون لاين، وأرشيف الجزيرة الإلكتروني، وغيرها، وهي تُعنى بمخاطبة عقل القارئ قبل عاطفته على مدار ساعات اليوم في اهتمامات وتخصصات مختلفة؛ إذ يتاح للقارئ خيارات عدة؛ لينتقي منها ما يتواءم مع اهتماماته.

وفي تفاصيل أكثر، فقد جاء إنشاء صحيفة الجزيرة موقعها الخاص (دوت كوم)على شبكة الإنترنت منذ عام 1997م؛ لتكون بذلك أول صحيفة سعودية تنشئ موقعًا لها؛ وذلك لتمكين القراء من الاطلاع على الأخبار المحلية والدولية، وأخبار الرياضة والمال والأعمال وغيرها. كما يتيح الموقع للقراء تفاعلهم مع ما يُنشر بالموقع من خلال التعليق أو التصويب. كما يرصد الموقع مقالات كتّاب الصحيفة على نحو أرشيفي عبر سنوات عدة؛ وذلك لحفظ إنتاجهم الفكري، وجعله في متناول زوار الموقع؛ إذ يمكّن لمن يرغب البحث عن أي مقال بطرق سهلة ومتعددة بواسطة اسم الكاتب أو عنوان المقال.

وهناك مبادرات أخرى مبكرة لصحيفة الجزيرة في إنشاء أرشيفها الإلكتروني لذاكرة ستين عامًا مضت في نصف مليون صفحة، حيث يضم كامل أعداد صحيفة الجزيرة الورقية منذ أول عدد صدر عنها وحتى الآن، وبه محرك بحث، يمكّن زوار الموقع من الوصول بسهولة ودقة إلى جميع ما نُشر ويُنشر في الصحيفة منذ إنشائها، على مدى أكثر من نصف قرن، مع الاستمرار في ذلك.

وضمن سلسلة الاهتمام بالنشر الآلي، فقد انطلقت في وقت مبكر(صحيفة الجزيرة أون لاين الإلكترونية) وهو موقع مستقل عن موقع الجزيرة (دوت كوم) بوصفها صحيفة إلكترونية إخبارية شاملة في تغطية الأحداث على مدار الساعة، وفق القواعد المهنية لرسالة الصحافة. ويتميز طرح الصحيفة باحتوائه على أطياف الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، ويُدار برؤية وعناصر شبابية، تعطى مساحة كافية للمشاركة والتعبير بالرأي الحر ضمن الموضوعية في الطرح، والالتزام باحترام الرأي والرأي الآخر.

وضمن مبادرات سابقة لمؤسسة الجزيرة كان إصدارها(صحيفة الجزيرة بلس) المتوافق مع آي باد والأجهزة اللوحية الأخرى والويب أيضًا، والهواتف الذكية. وكان قد تم تدشين هذا الإصدار تحت شعار (ليس من

قرأ كمن سمع وشاهد). وهو منتج كان يجمع بين الصحيفة المطبوعة والإمكانات الفنية بعد غزو الأجهزة الذكية، مثل الآي باد وغيره من الأجهزة اللوحية الأخرى. وكان يتميّز هذا الإصدار بمحافظته على شكل العدد اليومي للصحيفة، مع تقديمه محتوى تفاعليًّا، غنيًّا بلقطات الفيديو والرسومات الحية والإعلان.

واستمرارًا لتطويع التقنيات الجديدة لخدمة العمل الصحفي، كانت صحيفة الجزيرة في فترة سابقة قد قدَّمت خدمة الجزيرة «سناب»، وهي إحدى تقنيات الواقع الافتراضي التي تقدم خدمات تفاعلية من خلال الوسائط المتعددة (الفيديو والصوت والصور المتحركة وصفحات الإنترنت) باستخدام أجهزة الهواتف الذكية، أو الأجهزة اللوحية، وربطها بالصحيفة الورقية، وذلك عبر مسح المادة الصحفية، أو الإعلان بواسطة كاميرا الجوال، وتحويله إلى وسائط متعددة.

ومن نشاط مؤسسة الجزيرة سابقًا إطلاق تطبيقات خاصة بها على تويتر وفيس بوك وجوجل بلس وغيرها. والهدف من ذلك كان الوصول إلى القراء والمتابعين في كل مكان من العالم، وجعل المحتوى الخاص بمنتجات الجزيرة متاحًا وميسراً عبر هذه الوسائل؛ إذ يتم بسهولة تصفح ومشاركة وتفاعل القراء مع هذا المنتج أو ذاك. وهناك مواقع أخرى لـ «الجزيرة» كانت سابقاً على الإنترنت، من بينها موقع عقاراتكم، وموقع سياراتكم، والموقع النسائي (روج) الذي يهتم بشؤون المرأة.

وإلى جانب كل هذا فقد أنشأت «الجزيرة» نواة لبث ثقافة الإنترنت وسط المجتمع السعودي، وسعت للتعريف بهذه الخدمة قبل دخول خدمات الإنترنت للمملكة، وذلك من خلال إنشاء شبكة إنترنت الجزيرة، وكانت تبث عليها جميع محتويات موقعها على الإنترنت، إضافة إلى بعض البرامج التثقيفية والتعليمية، وأتاحت الوصول إليها من خلال خطوط الهاتف (DIAL UP)، وتزامن ذلك مع نجاح الجزيرة كعامل تثقيفي في هذا المجال

من خلال تبني نشر الصفحات المتخصصة عن الإعلام الجديد في الصحيفة الورقية (صفحة عصر المعلوماتية اليومية، وصفحة القرية الإلكترونية)، وتوّج ذلك بإصدار مجلة ورقية هي الوحيدة من نوعها المتخصصة في منطقة الخليج بالإعلام الرقمي، هي مجلة (الاتصالات والعالم الرقمي).

كما توجت صحيفة الجزيرة هذه المبادرات، حيث يتابعها أكثر من مليون متابع من خلال حساب «الجزيرة» الرسمي في تويتر بحصولها على ترخيص مزود خدمات إنترنت ISP للجمهور، حيث ساهم في حينه بتمكين الجهات الحكومية والمؤسسات والشركات في المملكة من استخدام شبكة الإنترنت لأول مرة عام 1999م، ومكّنها هذا التوجه من امتلاك خبرات تراكمية. ونتج عن هذه التجربة بناء بيت معلوماتي، وخبرة تقنية لدى فريق صحيفة الجزيرة، أهّلته لتقديم العديد من الحلول، والمشاركة في العديد من الفعاليات التقنية، كان من أهمها إيجاد متصفح الجزيرة الذي أتيح في وقت مبكر لحل مشكلات التعريب، واستمر يؤدي عمله إلى أن ظهرت حلول تقنية للتغلب على عرض النصوص باللغة العربية.

محاضرة الأستاذ محمد الصديق معنينو
صحافي وكاتب

الحمد لله

السيد المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة.

السيدات والسادة،

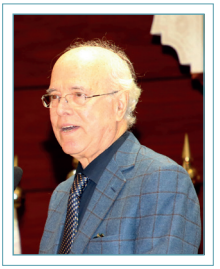

أود في البداية تهنئة الدكتور سالم بن محمد المالك على تعيينه، مديرا عاما لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، متمنيا له التوفيق والنجاح في مهمته، شاكرا تنظيمه لهذا اللقاء الذي يتعرض لقضية مهمة في مجال الاتصال، والمتعلقة «بمستقبل الإعلام من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية» وما تضعه هذه المقاربة من مشاكل وإشكاليات... أود كذلك أن أنوه بالعرض القيم الذي تفضل به الأستاذ خالد المالك، رئيس تحرير جريدة «الجزيرة» السعودية، لما تضمنه من مقتربات وآراء حول المشاكل التي تجد الصحافة الورقية صعوبات في مواجهتها ضمانا للاستمرار والبقاء..

السيدات والسادة،

في مداخلتي سأحاول الاعتماد على التجربة المغربية، في ميادين الصحافة الورقية والإعلام الرقمي، حيث سأقوم بعرض المعطيات المرتبطة بهذا الموضوع، وحقيقة وضعية الصحافة الورقية والزحف المتواصل للصحافة الرقمية، لذلك سأنطلق بجولة سريعة في تاريخ الصحافة الورقية بالمغرب.

ظهرت الصحافة الورقية بالمغرب في بداية القرن الماضي، بمدينة طنجة، العاصمة الدبلوماسية للمملكة... ومما تميزت به أنها نشرت مشروع أول دستور مغربي، أثار نقاشا في حينه، سواء في الدوائر المخزنية أو عند النخبة المغربية... ومع مرور الأيام، توقفت تلك الصحافة عن الصدور إلا جريدة واحدة، عمّرت طويلا هي جريدة «السعادة»، التي ظهرت في عهد الاستقلال، أيام السلطان المولى عبد العزيز، واستمرت طيلة فترة الحماية، ثم واصلت مسيرتها خلال عهد الاستقلال بعدما غيّرت مراراً عنوانها... وفي نهاية القرن الماضي سنة 1999، في عهد حكومة التناوب، قرر وزير الاتصال، صديقي المرحوم محمد العربي المساري، توقيف جريدة «الأنباء» بعد أن عمّرت ما يناهز مائة عام.

في ثلاثينيات القرن الماضي، شعرت الحركة الوطنية الجنينية بأهمية ودور الصحافة، فسارعت إلى إصدار صحافة ورقية، ترمي إلى توعية وتعبئة الرأي العام، من أجل المطالبة بالإصلاحات الضرورية، خاصة بعد أن تقدمت سنة 1934 بوثيقة تحمل عنوان «مطالب الشعب المغربي» ثم بوثيقة ثانية، سنة 1936، تحت عنوان «المطالب المستعجلة»، ولعل من أشهر الصحف الوطنية التي صدرت في الثلاثينيات، جريدة «عمل الشعب» «L'action du peuple»، التي كان يصدرها محمد بلحسن الوزاني أحد قادة الحركة الوطنية.

في الأربعينيات، ستتقوى الحركة الوطنية، وستنظم صفوفها، وستعتمد على الصحافة للحديث إلى مناضليها ولبثّ روح المقاومة والمطالبة بالاستقلال... هكذا أصدر حزب الاستقلال جريدة «العلم» والتي عمّرت أكثر من سبعين سنة ولازالت تصدر إلى اليوم.. أما الحزب الوطني الآخر، حزب الشورى والاستقلال، فقد أصدر جريدة «الرأي العام» والتي توقفت سنوات بعد الاستقلال نظرا لانشقاق حصل داخل ذلك الحزب.

في عهد الحماية، كان شراء صحيفة وطنية عربوناً على دعم حركة وطنية تحررية تطالب بالاستقلال... أما في عهد الاستقلال، فقد كان ذلك يرمز

إلى دعم مشروع سياسي واختيارات اقتصادية واجتماعية... وبذلك شغلت الصحافة الرأي العام إبان الاحتلال وخلال الاستقلال.

في فترة الحماية، تم تأسيس شركة للنشر، قريبة من المعمرين الفرنسيين، الذين استولوا على أجمل وأخصب الأراضي الفلاحية المغربية، فكانت ناطقة باسمهم، تدافع عن منحهم المزيد من التسهيلات، ومن بين العناوين التي أصدرتها تلك الشركة، التي كانت في ملك المستعمر المسمى «ماس» يَوْمِيَّتَا «لوبوتي ماروكان» «Le petit Marocain» و«لاڤجي ماروكان» «La vigie Marocaine»... في عهد الاستقلال تم تأميم هذه الشركة، فأصبح أهم ما تصدره اليوم هما صحيفة «لوماتان»Le Matin» و«الصحراء المغربية» وبذلك تكون هذه الشركة في طبعتيها، خلال الحامية وبعد الاستقلال، قد عمّرت ما يناهز ثمانين سنة.

في سبعينيات القرن الماضي، ظهرت أحزاب جديدة، سارعت إلى إصدار جرائد يومية، للتعبير عن آرائها والدعاية لأفكارها ومبادئها... ومع تكاثر وتناسل الأحزاب تكاثرت الإصدارات حتى وصلت إلى ما يزيد عن عشرين صحيفة يومية... وقد كونت هذه الإصدارات المتنوعة، نموذجا مغربيا، يروم التعددية والديمقراطية والانفتاح، وكان الناس يسارعون إلى اقتنائها وخاصة جرائد أحزاب المعارضة، التي كانت تطالب بمزيد من الحرية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

وخلال تلك الفترة، ارتفعت المبيعات لتصل إلى حوالي نصف مليون نسخة يوميا، وكان من الملفت للنظر أن النسخة الواحدة، غالبا ما يطلع عليها ويقرأها عدد من الأشخاص، مما جعلها نافذة في الرأي العام تثري الانتباه والنقاش.

غير أنه في بداية التسعينيات، من القرن الماضي، بدأت ملامح الأزمة تبرز بجدية رغم عدة محاولات لإخفائها في انتظار التغلب عليها... هكذا تراجعت المبيعات إلى نصف ما كان عليه الوضع من قبل، ومن مظاهر

الأزمة كذلك قلة عدد القراء وارتفاع ثمن الورق ومواد الطباعة، ولعله مما زاد الطين بلة، ظهور بوادر أزمة اقتصادية قلصت من مواد الإشهار.

أمام هذه الأزمة، ولمعالجة الوضع والمحافظة على هذه التعددية، قرر الملك الراحل الحسن الثاني، تخصيص غلاف مالي سنوي، يصل إلى مليار سنتيم، كدعم مباشر للصحافة الحزبية اليومية... وقد كون هذا الدعم، في إبانه، طوق نجاة مؤقتة ساهمت في التخفيف مما كانت تواجهه الصحافة من مشاكل مالية ومحاسباتية... ورغم ذلك استمر النزيف، وقل عدد القراء وضعف التأثير الذي مارسته الجرائد على الرأي العام.

وبالمناسبة لا أود الدخول في جدل حول الأسباب الحقيقية لهذا النزيف... لكنه لابد من الاعتراف بوجود أزمة للقراءة، ولعل ما ساهم في ذلك انزعاج القراء من تحول العديد من اليوميات، من جرائد مهنية، إلى مناشير حزبية، تمجد الزعيم، وتنشر صوره وخطبه في الصفحات الأولى.

في هذه الأثناء ظهرت ما يمكن تسميته بالصحافة الحرة، والتي ساهمت في خلق ديناميكية مؤثرة سياسيا، ولكنها ضعيفة اقتصاديا، رغم أن وراءها شركات وأشخاص ولوبيات... وبدورها، وبعد فترة ازدهار، ستصيبها الشيخوخة وسيرحل عنها الكثير من القراء، بعد أن اهتمت بقضايا اجتماعية كان الرأي العام يتابعها عبر وسائل تواصلية أكثر سرعة ودقة في الإخبار.

في بداية التسعينيات، وكأن القدر اختار هو الآخر تعميق الأزمة، ستظهر الهواتف النقالة. كان ذلك خلال اجتماع «الگاط» أي منظمة التجارة العالمية في مدينة مراكش.

وأذكر أن وزارة الداخلية كانت سباقة إلى اقتناء أعداد من هذه الهواتف، بعد أن اتسعت تغطيتها تدريجيا للتراب الوطني... في ذلك الزمان، كان الهاتف يتكون من بطارية كبيرة، توضع في مؤخرة السيارة، ومنها تنطلق أسلاك مرتبطة بالسماعة الغليظة المعلَّقة في المقدمة... ونظرا لأن وزير

الداخلية كان في نفس الوقت وزيرا للاتصال، فقد جهز سيارات أقرب مساعديه بهذا الهاتف النقال وكنت واحدا من بينهم.

وأذكر أنني كنت سعيدا بهذه التقنية التواصلية الجديدة، إلى أن اكتشفت أن الوزير وضعها في السيارات، ليتمكن من متابعة وملاحقة والاتصال بمساعديه، ليس فقط عند وجودهم في المكتب أو المنزل، ولكن في كل الأوقات، ليلا ونهارا، وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك يومي السبت والأحد...

بسرعة انتشر الهاتف النقال في المغرب حيث يوجد اليوم ما يزيد عن أربعين مليون جهاز، مقابل ساكنة لا تتعدى خمساً وثلاثين مليون نسمة. هاته الهواتف اندست داخل المجتمع، فغيرت أساليب العيش والتفكير والعلاقات العائلية والاجتماعية... لقد أصبح كل مواطن يتوفر على جهاز يمكّنه ليس فقط من التواصل والحديث إلى الآخر، بل أصبح في إمكانه أن يلتقط الصور، وأن يرسل الأخبار، وأن يكون شاهدا على أحداث ووقائع... وبالتالي أصبح في المغرب ملايين الصحافيين يراسلون ويصورون ويزودون الرأي العام بمعلومات وطرائف.

وخلال ممارستي كمدير للإعلام أو كاتب عام لوزارة الاتصال، وقّعت على ما يزيد على ثلاثين ألف بطاقة للصحافة لصالح العاملين في مختلف الأجهزة الإعلامية الوطنية... كان ذلك يخضع لإجراءات ويتم عبر اجتماعات مع نقابة الصحافيين والناشرين، مما جعل المهنة ضامنة لاحترام الأخلاقيات الصحافية المتعارف عليها. أما اليوم فقد أصبح في متناول أي مواطن يتوفر على جهاز للهاتف، أن يبعث بالأخبار والصور عبر الإعلام الرقمي الذي أصبح جزءا من آليات التواصل داخل المجتمع.

أذكر أن الناس في المقاهي كانوا يقرأون الصحف، أما اليوم فهم منكبون على هواتفهم... أما اللقاءات العائلية التي كانت مناسبة للحديث والنقاش، فقد تأثرت بدورها بالإعلام الرقمي، وانزوى كل فرد منها ليشاهد، باهتمام كبير، ما يحمله الهاتف النقال وبذلك ضعف التواصل العائلي.

وسط هذه الأجواء، تعمقت أزمة القراءة، وتراجعت مبيعات الصحف الورقية، لكن ظاهرة جديدة ستبرز وهي ما سيطلق عليه «بالبارابول» أي الصحون المقعرة... كان ذلك في التسعينيات من القرن الماضي، حني وصلت أولى تلك الصحون إلى المغرب... كان حجمها كبيرا وتركيبها صعبا، ومع ذلك سارع المواطنون إلى اقتنائها.

استرعت هذه الظاهرة الجديدة، انتباه مصالح وزارة الداخلية، فسارع الوزير إلى فرض رسم مقابل السماح لأي مواطن بشراء ذلك الصحن، الذي سيجعله على اتصال بشبكات تلفزية عالمية. وقد بلغت قيمة الرسم المفروض خمسة آلاف درهم، كان على الراغب في شراء «البرابول» أن يضعها في خزينة الدولة... ولما هاجمت الصحف وزير الداخلية، واتهمته بانتهاك الدستور، سارع إلى تقديم مشروع قانون إلى البرلمان، وافقت عليه الأغلبية، أي أحزاب الموالاة، لكن أحزاب المعارضة رفعت القضية إلى الغرفة الدستورية، التي أصدرت حكما بعدم قانونية ذلك الرسم وبذلك اضطرت الخزينة العامة للدولة إلى إرجاع الأموال، التي حصلت عليها، إلى أصحابها.

توجد هذه الصحون اليوم بالملايين، ويكفي مشاهدة أسطح العمارات للاندهاش أمام كثافة أعدادها. ففي المغرب اليوم غابة من هذه الصحون، بل تزدهر حتى في مدن القزدير، بعد أن تم تعميم الكهرباء ليشمل ستاً وتسعين في المائة من الساكنة... كل هذه المستجدات، زادت في ابتعاد المواطن عن الصحافة المكتوبة، بعد أن تمكن من المتابعة المباشرة للأحداث والاستماع إلى تعاليق الاختصاصيين سواء عبر الهواتف أو الصحون.

استسلم الناس أمام الهاتف، وجهاز التلفزيون، وأصبحوا مدمنين بطريقة جعلتهم مستهلكين لما هو معروض بما في ذلك الأخبار الكاذبة والزائفة والمزعجة... دون أن يهتم المواطن بأن وراء هذه العوالم أموال ومصالح ولوبيات واستراتيجيات للنفوذ والهيمنة والربح والتأثير.

في بداية القرن الحالي انخفضت المبيعات من جديد، ووصلت إلى مستوى مزعج، مما دفع الدولة إلى مضاعفة دعمها المالي للصحف اليومية والأسبوعية والجهوية، وقد ناهز المبلغ حاليا حوالي خمسة مليارات سنتيم، في محاولة لإنقاذ مسيرة مؤسفة لصحافة ورقية لعبت أدوارا طلائعية لتعبئة الرأي العام من أجل الاستقلال ثم من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

في السنوات الأخيرة، تحولت الهواتف والصحون إلى وسائل حديثة للتأثير على الرأي العام، بل أصبحت وسائل لزعزعة الأنظمة وتنظيم المظاهرات واختيار الشعارات والاستقواء بالأجنبي... ولست في حاجة إلى إعطاء أمثلة عن هواتف كانت سببا رئيسيا في إسقاط أنظمة والقضاء على أخرى... وقد أصبح جليا أن وراء هذه الحركية دول وأموال ومصالح وجماعات ضغط لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية...

هكذا تحول المجال الرقمي والصحون إلى مصدر انزعاج لعدد من الحكومات وسبب قلقاً وتخوفاً عند أخرى، حتى أنه كلما ظهر توتر في المجتمع، ونزل الناس إلى الشوارع، تُسارع الدول إلى توقيف «التويتر» وأخواتها حتى لا يتم استغلالها لدعم الحركات الاحتجاجية...

حدث هذا في المغرب، عندما استفقنا صباح يوم، لنجد حملة واسعة لمقاطعة بعض المواد... يتعلق الأمر بماء معدني، وشركة حليب ومحطات لتوزيع الوقود. فقد نجحت مقاطعة هذه المواد، وحدثت تعبئة غير مسبوقة للرأي العام، وابتعد الناس عن شراء الماء المعدني وحليب تلك الشركة ورفضت الأسواق والمطاعم والمقاهي هذه المواد وأصبح استهلاكها كأنها «خيانة للوطن...» مست المقاطعة كذلك محطات للوقود فأصبحت فارغة لا يجرؤ أحد على الاقتراب منها.

دامت هذه الموجة، عدة أسابيع، واتضح أن وراءها تخطيط وعقول وأموال ومصالح، استغلت أوضاعا اجتماعية صعبة، وخصاصا في المعيشة، وتوتراً في الأجواء السياسية، وضعفا في الأداء الحكومي، فهاجمت بعض الشركات

للتأثير على الأوضاع الاقتصادية، وتخويف المستثمرين، والإطاحة ببعض الشركات الوطنية، وقد اتضح في ما بعد أن وراء تلك الحملة جهات مؤهلة ومدربة للإثارة والتوجيه. ولعل من ارتدادات هذه الظاهرة الضعف الذي أصاب الأحزاب والجمعيات حيث أصبحت عاجزة عن تأطير مجتمع فقد بوصلته وابتعد عن كل نشاط حزبي أو جمعوي مما جعله فريسة طيعة تتقادفه أمواج الإشاعة والدعاية وتؤثر فيه الشعبوية والأكاذيب.

هكذا أصبحنا نعيش باستمرار، حروبا إعلامية عبر الهاتف والبارابول، وبقدر ما استطاعت الأنظمة السيطرة على وسائل التواصل العمومي، وتمكنت من إغلاقه والتحكم فيه، بقدر ما هي عاجزة الآن على التحكم في الفضاء الرقمي والأقمار الصناعية، مما جعله مجالا للتأثير والتوجيه وخلق صدمات نعاني منها يوميا.

إن اهتمام المواطن بهذه الوسائل الحديثة للاتصال والتواصل، ومشاركته في إغناء الشبكة العنكبوتية بما يراه مناسبا للمساهمة في التواصل الإعلامي الرقمي، يحدد بطريقة أو بأخرى، الاتجاهات السائدة في الرأي العام، والاختيارات التي تحظى بالاهتمام، مما يكون فرصة لجس نبض الشارع والمجتمع بعد أن أصبحت هذه الشبكة سلطة حقيقية ومؤثرة يصعب التحكم فيها خاصة عندما تقع انزلاقات تهم الأشخاص والمؤسسات.

ورغم هذا الهاجس الذي استنفر الأجهزة الأمنية والمخابراتية، لابد من القول إن هذا الفضاء الأزرق، فتح مجالا أمام كل المواطنين، للتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم واقتراحاتهم مجالا لحرية التعبير، ومحاربة القهر والتسلط والاستغلال، إنه «إعلام المساكين» في مواجهة إعلام الدول وأصحاب النفوذ.

هكذا إذن أُحكم الطوق على الصحافة الورقية، حيث وصلت المبيعات خلال السنة الماضية إلى أقل من مائة وثلاثين ألف نسخة يومية، وتحت تأثير الواقع فتحت تلك الصحف مواقع إلكترونية للمواكبة والحفاظ على

الوجود، ذلك أن معركة الصحافة الورقية اليوم هي «معركة وجود» وليست معركة قراء أو إشهار.

إن إيجاد حلول لاستمرار وجود الصحافة الورقية، يتطلب إرادة سياسية قوية وواضحة، وهذا ما لا تتوفر عليه السلطات الحكومية... فليست لها رؤيا واضحة عن مستقبل الإعلام والتواصل، بل نجد أن غالبية الوزراء، بما فيهم رئيس الحكومة، لا يتوفرون على مستشارين إعلاميين مهنيين، أو ناطقين باسم وزاراتهم. فهل يعقل أن تستمر الحكومة في دعم جرائد يومية وأسبوعية لا تُقرأ؟ وهل يعقل أن تستمر في دعم المرجوعات المكدّسة والتي ينتهي بها المطاف لتباع بالكيلو؟ هل من المعقول أن يظل عدد من الأحزاب في عناد مع طبيعة الأشياء، تصدر جرائد يومية لا تتمكن من بيع إلا عشرات من نسخها؟ هلاّ حان الوقت لتغيير أسلوب التواصل، عند الأحزاب وعند المؤسسات؟ هلاّ غيّرنا من أسلوب مواجهتنا لهذه المعضلة واجتهدنا لإيقاف النزيف؟

هي أسئلة لا تتوفر المصالح الحكومية على أجوبة لها، كما أن الجسم الصحافي، المنشغل ببعض الجزئيات والأخبار المثيرة الهامشية، لا يتوفر هو الآخر على اقتراحات عملية سوى مواصلة المطالبة بالرفع المتواصل للدعم المالي للدولة.

إننا نعيش تحولا جذريا في وسائل التواصل والإعلام... نعيش ثورة رقمية تتسم بقوة النفاذ إلى المجتمعات... ولعل من أبرز علاماتها أن رئيس أعظم دولة في العالم اختارها طريقة للتواصل، مستخدما هاتفه النقال، عبره يُصدر الأوامر ويعلن عن مواقف بلاده ويحدد سياستها... وبذلك أصبح العالم يتابع عبر «التويتر الرئاسي»، أخطر القرارات في السلم والحرب.

أود القول في الأخير، بأن المشاكل التي تواجهها الصحافة الورقية، هي مشاكل تهم غالبية دول العالم، وأن مشكلة القراءة بنسب مختلفة بدأت في الظهور في المغرب وفي العالم العربي، حيث لا يقرأ الناس إلا بمعدل ست

دقائق في السنة بينما يستعملون هواتفهم أكثر من ست ساعات في اليوم، ولذلك يرى عدد من الملاحظين أن هذه الوسائل الحديثة للإعلام الرقمي ستكون مصدر كوارث وحروب ونزاعات وانقلابات، فهذه التكنولوجية الحديثة، يتحكم فيها غيرنا، بغية مزيد من التمزق، والاستيلاء على خيراتنا، وإبعادنا عن هويتنا، ودمجنا في حضارة غريبة عنا...

حفظكم الله والسلام عليكم.

محاضرة الأستاذ علاء ثابت
رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية

بين سندان الوقت وجاذبية الورق..

الصحافة الإلكترونية والمطبوعة.. لمن المستقبل؟

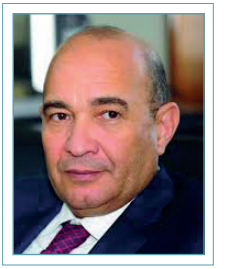

شهدت السنوات الأخيرة منذ بداية هذا العقد جدلًا واسعًا أثارته المنافسة التي فرضتها الصحافة الإلكترونية في مواجهة الصحافة المطبوعة، حيث صار مستقبل الأخيرة غامضًا أو في مهب ريح أمام هذا السيل الجارف من الأخبار المتعاقبة والمتجاوزة لعنصر الوقت.

هذا الجدل الكبير في الأوساط الصحفية والإعلامية والسؤال الذي لا يزال ينتظر إجابةً حول مصير الخبر على الصفحات الورقية وجدواه، لم يقتصر على أفق مكاني، وإنما تجاوز الآفاق وترك ضجيجه في العالم أجمع.

ففي كتابه «النهاية الحتمية للإعلام الورقي» يؤكد فيليب مايرز أن العام 2043 سوف يشهد صدور آخر مطبوعة ورقية، ذلك أن الإعلام الإلكتروني نجح إلى درجة بعيدة في تقديم محتوى مختلف من حيث البنية الصحافية وتأثير المضمون، عما قدمته الصحافة الورقية خلال قرون، ويدلل مايرز على ذلك بأن الأخبار تترافق معها الفيديوهات والصور ولا تقتصر على الصور فقط، ليتمكن المتصفح من استخدام حاسة مضافة تضاف للرؤية، وذلك بالاستماع إلى تصريحات المسؤولين مثلًا بعد قراءتها، كما يتمكن هذا القارئ من الانتقال إلى ملف الـ pdf المتضمن لبيان أو قانون بعد قراءته، فضلا عن تمكن الجمهور القارئ من التفاعل مع الأخبار المختلفة وبطرق

مختلفة أيضًا، بالتعليق عليها وإعادة نشرها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وكذا إمكانية البحث عن مستجدات الحدث في الموقع ذاته أو مواقع أخرى، حيث القدرة على التحديث المستمر.

ووَفْقًا لتقرير حديث صدر خلال العام 2019 فإن 1800 من الصحف المحلية والدولية على اختلاف أهميتها وانتشارها وتباين ذلك، أقدمت على تصفية أعمالها خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، بعد تاريخ من التألق كانت الصحافة المطبوعة تنتج فيه 90 % من القصص الإخبارية التي تطالعنا على الشاشة وعبر المذياع وفى الصحافة الإلكترونية ذاتها.

وفى هذا السياق سوف نكتشف كثيرًا من المواقف المتعلقة بإغلاق صحف كبرى أو تراجع ظهورها في ظاهرةٍ جلية تتعلقُ بتغير مسار الوسيط الذي يجذب القارئ حيث تعدد الإمكانات وحيث اختلاف التكوين الفكري والثقافي للقارئ.

وقد يكون مدهشًا في ظل هذا التطور، أن تعتري الدهشة كثيرًا من الإعلاميين الغربيين حيال مآل جريدةٍ مثل نيو أورليانز تايمز التي أغلقت أبوابها، ذلك أنها المرة الأولى التي تختفي فيها صحيفة يومية رئيسية وهى الصحيفة الوحيدة لإحدى المدن المهمة بأمريكا.

ومع هذا استمر الجدل بعد ذلك بين الآراء المتباينة فيمن يتصدر المشهد الإعلامي خلال القرن الحالي هل الصحافة الورقية أم الإلكترونية؟

من تلك الآراء رأى المستثمر واسع النفوذ وارن بافيت الذي يعتقد تمامًا في أن الصحف الوطنية الكبرى مثل وول ستريت جورنال وواشنطن بوست ونيويورك تايمز ومثيلاتها في العالم، هي الصحف الورقية المطبوعة الوحيدة القادرة على الاستمرار.

وربما هذا الرأي يُجافى تصور المسئولين الحكوميين والرؤساء الذين لهم رأى آخر من واقع إدراكهم بأهمية الصحافة المطبوعة، حيث حذرت تيريزا ماى

رئيسة وزراء بريطانيا السابقة من فكرة إغلاق صحيفة تلو أخرى، ورأت ذلك «خطرًا على الديمقراطية».

كما صدر تقرير حكومي عام 2018 في كندا عن الإجراءات والاستعدادات التي تتبعها الحكومة الكندية في عالم يخلو من الصحف المطبوعة، وقد قدم جوستين ترودو رئيس الوزراء الكندي دعمًا للصحف الحكومية بلغ خمسين مليون دولار كندى، لإعانتها في تجاوز العثرات المادية التي واجهتها خلال السنوات الخمس الأخيرة.

كل هذه الأحداث تفرض صورة واقعية حول اقتراب خط النهاية لانقراض الصحف المطبوعة نهائيًا، وفى الوقت ذاته يبرز سؤالٌ حيوي حول استحقاق الصحافة الإلكترونية مِهْنيًا وعلى مستوى المصداقية، لأن نقرر بأنها استحوذت على مستقبل الصحافة دون شريك؟

مزايا وعيوب

لا شك في أن إصدار أي صحيفة ورقية تهدف للثقل والتميز، يتكلف مبالغَ ماليةً ضخمة منذ رحلة الحصول على الترخيص الخاص بالصدور، مرورًا بالإجراءات الرسمية المتبعة والإجراءات التنظيمية، فيما يختلف الأمر تمامًا بالنسبة للصحافة الإلكترونية، حيث التكلفة الأقل قياسًا بالورقية، ثم صدور الموقع والصحيفة الإلكترونية بسهولة، ولا يفوتُنا التكاليف المرتفعة للورق خصوصًا إذا كانت الصحيفة يومية وتطبعُ آلاف النسخ، في نجد شاشة الكمبيوتر التي يمتلكها قارئ ما هي الوسيط المادي الذى ينتقل عبره الخبر الإلكتروني، ومن الفروقات المميزة أيضًا إمكانية العمل بفريق عملٍ موزعٍ بأنحاء العالم دون ضرورة وجود مقر موحد، فضلًا عن تمتع الصحف الإلكترونية بسهولة التوزيع والانتشار الواسع والسريع في الأرجاء كافة، عكس الصحف الورقية التي تحتاج دائمًا لمجهودٍ مضاعف يُسهم في توزيعها محليًا في بلد واحد، فاضطُرت الصحف الورقية للجوء إلى المواقع الإلكترونية حتى تنتشر بصورة أكبر.

ورغم ما تقدم فإن الصحف الإلكترونية مع هذه الميزات العديدة، فلها فجواتٌ كبيرة أيضًا تتعلق بالمِهنية والمصداقية على مستوى الخبر، كما تتعلق بالعناوين البراقة ذات البعد الكرنفالي والميول للضجيج للفت الانتباه، فضلًا عن التغاضي عن الأخطاء اللُغوية حتى بالعناوين، وتبرز الكثير من تلك الفجوات في المواقع الإخبارية الإلكترونية العربية غالبًا.. من ذلك نجد أنه في الساعات الأولى من صباح كل يلجأ مشرفو الصحف الإلكترونية إلى الاقتباسات «المباحة في تقديرهم» من الصحف الورقية، وذلك بطريقة النسخ واللصق أو ما تعارف عليه في لغة السوق بالـ (كوبي بيست) في غير مراعاةٍ لأى حقٍ يعود للصحف المطبوعة صاحبة الخبر الفعلي، ودون حتى الإشارة إلى مصدرهم وكأنه اجتهادهم الشخصي.

ونظرًا لضعف العائد المادي الذى تدخله الإعلانات نجد الصحف الإلكترونية تعانى صعوباتٍ مادية كبيرة لها علاقة بالتمويل وشداد المصروفات المختلفة، وهو ما يختلف تمامًا مع الصحف الورقية، ذلك إن المُعلن الذى يُحب أن يرى منتجه ذا رواجٍ مرافقٍ للخبر والمقال، لم يزل على غير ثقةٍ في الصحافة الإلكترونية، وقد يكون هذا المعلن معذورًا تمامًا في ذلك حيث سطوة غياب التخطيط وعدم اتضاح الرؤية حول مستقبل هذا النوع من الإعلام، فضلًا عن اللوائح المنظمة لطبيعة عمل الصحف الإلكترونية، غير أنها أصبحت أقرب للمشاع، حتى أن هناك ما يطلق عنه (الموقع المضروب) كنايةً عن الافتعال والأكاذيب والشو الإعلامي الفارغ تمامًا من أي مضمون.

في تقدير القراء أصبح الإعلام الإلكتروني في المرتبة الثانية للحصول على المعلومة والخبر، ومن الوارد جدًا أن يتحول خلال فترة قصيرة جدًا إلى المرتبة الأولى، بعد التميز الكبير في ترافق الصوت مع الصورة بموازاة الخبر، إضافة إلى الاتجاه لتنقيح المادة الإعلامية، وتحرى عدم البث أو النشر دون التأكد من المصدر الخاص بكل خبر ومصداقيته، وكذا الابتعاد عن التجريح وعن استخدام الألفاظ النابية سعيًا لكسب ثقة القارئ المتعدد

في الثقافات والمراحل العمرية وفى البيئات المختلفة التي يمكنها مطالعة الصحف الإلكترونية حتى من خلال هاتفها المحمول وفى كل وقت.

تمثل الفيديوهات جزءًا كبيرًا من مكونات الصحافة الإلكترونية، بل هي جزء مهم للغاية نظرًا لتأثيرها الفاعل والفارق في المتابع القارئ والمشاهد، حيث قمة المصداقية أولًا ثم سبر أغوار الفضول في التعرف على تفاصيل بعض الوقائع، والتأكد أو الاطمئنان من جهة المتلقي للخبر إلى أن الحدث المُعين قد تم في الموقع المعين بالطريقة المعينة وعبر هؤلاء الأشخاص وهكذا، هذا الاطمئنان الذي يصحبه فضول في الحكي ونقل الخبر عبر الصورة الواقعية التي احتفظ بها العقل والعين معًا.

بينما تضطر الصحف الورقية أن تنتظر يومًا كاملًا 24 ساعة حتى تتمكن من الطبع وبعد ذلك التوزيع ليصل الخبر (بايت) قياسًا للمعرفة المسبقة إلكترونيًا، طبع الخبر، لتفقد الصحيفة الورقية أهم وأبرز عناصرها لجذب القارئ وهي السبق الصحفي المرتبط دائمًا بالوقت والتفرد في الوصول إلى المعلومة سابقًا.

وعلى كل ذلك فالأمر ليس بالسهولة المتصورة بالنسبة للصحافة الإلكترونية التي تواجه أيضًا تحديات تتضح مع التعامل المباشر المستمر مع المصدر وغيره.

تحديات الصحافة الإلكترونية

من النقاط التي يمكن ملاحظتها بالإعلام الإلكتروني الدولي، وبالمنطقة العربية على الأخص :

أولاً: الندرة في عنصر الصحفي الإلكتروني ذي التدريب على التعامل مع هذه النوعية من الصحافة، والمؤهل لعملية التحرير الإلكتروني أو الملم بالتقنيات الرقمية المتعددة، والتي غالبًا ما تحتاج إلى مهارة خاصة وتدريب مستمر

ودراسة، فضلًا عن إمكانية المتابعة المستمرة للصحف الإلكترونية دوليًا ومحليًا وإقليميا، وطرق التحرير بها، وهذا الأمر يكاد يكون نادرًا للغاية في ظل عدم إجادة أكثر من لغة بالنسبة للصحفي بالمواقع الإلكترونية.

ثانيًا : هناك منافسة كبيرة وتحديات مستمرة من المصادر الأجنبية التي أصدرت صحفا إلكترونية عربية، مثل راديو «مونت كارلو»، و«BBC» و«CNN»، حيث إن المؤسسات التي تساند هذه الكيانات لها تاريخ كبير وخبرة طويلة في التعامل مع الخبر والصورة والمعلومة الصحفية، كما أن لدى هذه المؤسسات رؤيةً واضحة في البث باللغة العربية وتوجُّهًا لا يخفى، كذلك لديها منظومة مؤسسية وتخطيط مسبق واستشراف لمستقبل هذا النوع من الإعلام، هذا مع اسمها العريق وتاريخها والقاعدة الجماهيرية الواسعة التي يلجأ إليها المستخدم، نظرًا لتوافر مصدر معلومات موجود طول الوقت بشكل فورى، وكذلك سهولة الاستخدام وتوفر مادة خبرية مصورة ومذاعة، متعددة الخدمات المقدمة على شبكة الإنترنت.

ثالثًا : عدم توفر العائد المادي من التسويق أو الإعلانات أو الاشتراكات مثلما الحال بالصحافة الورقية.

رابعًا : تعقد عملية الحصول على الدخل عبر الإنترنت، بالنسبة للصحيفة الإلكترونية، لأن عملية تحصيل قيمة اشتراك شهري من القارئ لقاء تصفح الموقع، تحديد مبلغ ما مقابل أي مقال أو مادة خبرية يتم مطالعتها، تعد عملية غير ناجحة.

خامسًا : الإعلان المتكرر على كل صفحة يمثل مصدر الدخل الأساسي لمواقع الصحف الإلكترونية، وهو ما يسمى باللافتة الإعلانية أو الـ «Banner»، وقد تم تجريب وسائل مختلفة لاحتساب قيمة الإعلان، منها دفع قيمة مادية لوسيلة الإعلان بمجرد نقر المستخدم على المساحة الإعلانية، لكن هذا لم يلقَ نجاحًا، لأن عددًا قليلًا من المتصفحين ينقرون على اللافتة الإعلانية، ثم تُوجه إلى موقع المعلن، ومن هنا تم اللجوء لنظام آخر في التعامل، إلى

جانب الأول وهو محاسبة المعلن على كل ألف صفحة يتم الدخول إليها، وبالتالي رؤية الإعلان عليها، وهو ما يسمى بالكلفة لكل ألف صفحة، وما اصطلح على تسميته بـ «CPM».

كذلك فإن عددًا من الصحف الإلكترونية مثل النيويورك تايمز مثلًا يفرض على زوار الموقع تسجيل أنفسهم وإعطاء معلومات خاصة عنهم مقابل التصفح مجانًا، وقد سجل حوالى 11 مليون شخص أنفسهم في موقع الصحيفة، وهذه المعلومات تُستخدم مرة أخرى من خلال حملات التسويق المباشر، كما أنها تباع بمبالغ كبيرة.

سادسًا : عدم وجود قوانين العربية منظمة للصحافة الإلكترونية، لهذا هناك درجة كبيرة من الاهتمام بأمن المعلومات الإلكترونية وسلامتها، أما العنصر البشري العامل في الصحافة الإلكترونية في المنطقة العربية فعليه أيضًا ملاحظات، منها على سبيل المثال :

- أن بعض الصحف الإلكترونية وراءها مجموعة أفراد، لا علاقة لهم بالصحافة ولم يطوروا قدراتهم عبر الدورات التدريبية الصحفية أو حتى من خلال عمل ميداني صحفي أو الانضمام لصحيفة محلية مثلًا، فانتشرت ظاهرة سرقة الأخبار الإلكترونية للمقال أو الخبر مع إعادة الصياغة، وهكذا، فضلاً عن الأخطاء النحوية والإملائية الكبيرة والفجة التي تبين مدى الركاكة في محتوى الصحف الإلكترونية، الأمر الذي يقودنا إلى مصداقية المحتوى، وهي أساس مهنة الصحافة.

ولو عرجنا إلى الفارق بين المحتوى الصحفي الورقي والمحتوى الصحفي الإلكتروني نجد أن الأولوية للصحف الورقية في المصداقية والتحليل وعناصر القوة، فقد توصلت أبرز الدراسات المنفذة في الغرب بهدف التعرف على جمهور قراء الإنترنت، مثل دراسات John and Jacob Nielsen Morkes، التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1994 وتجرى سنويا بشكل منتظم، إلى نتائج عديدة من أبرزها: أن زوار

مواقع الإنترنت نادراً ما يقرؤون الموضوعات المنشورة كاملةً، لكنهم يقرؤون عن طريق ما يعرف بالمسح SCAN، وهى طريقة يختارون من خلالها جملا وكلمات من القصة المنشورة، وأن نسبة الدخول إلى موقع معين ارتفعت عندما تمت مراعاة مسائل التكثيف أثناء كتابة المادة الخبرية بالموقع، كذلك فإن الزائرين لا يفضلون الصفحات الطويلة ويملون من عملية Scrolling ويفضلون أن يكون النص قصيرا ومباشرا. كما يملون من الكتابة الإنشائية، مفضلين النفاذ إلى الحقائق مباشرة. ويرغبون دائمًا في أن تكون آلية البحث في الموقع جيدة، لكي يستطيعوا الوصول إلى مواد محددة للاستزادة، إضافةً إلى أنهم يملون الانتظار لحين ظهور نتائج البحث، ويعتبرون ذلك مضيعة للوقت.

بعض الباحثين الإعلاميين يرون أنه لكي نحفز الموقع الإلكتروني الخبري فإن هذا الأمر يتطلب البساطة، إذ لا يجب أن تزيد مقدمة الخبر على أكثر من 20 كلمة، مع إبراز الطابع الدرامي للمادة الصحفية، مع ذكر أهم القوى الفاعلة ضمن الفقرتين الأوليين من المادة، وأن يظهر للمطلع على المادة إلمام صاحبها بما يصدر عن وسائل الإعلام الأخرى، وما يكتب في المواقع المشابهة على الشبكة، كما أنه لابد من التزام آلية منضبطة لتصحيح المادة ومراجعتها قبل وبعد نشرها.

هناك تساؤلات للصحفي والقارئ الموضوعي يطرحها للتفرقة بين الصحف الورقية وانتشارها مقارنة بالمواقع الإلكترونية مثل: هل الأولى تقدم خدمة المعلومة بالطريقة المرجعية والشكل المعياري؟ أم لابد من مواءمة عقلية القارئ السطحي ومراعاة الاختصار؟

مما سبق يتبين في تناول موضوع الصحافة الإلكترونية من حيث غزارة وموضوعية المحتوى وإفادة القارئ، أننا نجد امتلاءها بالغث والمختصر غير المفيد، خصوصًا في منطقتنا العربية.

ومن هنا نوجه نداءً لكل الصحف الإلكترونية العربية :

قبل التفكير في إنشاء صحيفة إلكترونية لابد من تعلم فنون التحرير الصحفي وأن يتم صقل مهارات الصحفيين بشكل علمي حتى تقوم على أسس صحيحة ولا يساء للمهنة بأي شكل كان.

وهناك من يرى أن الصحافة الإلكترونية سوف تحل بديلًا للورقية إلا أن بعض المتخصصين الغربيين يرون عكس ذلك،

حيث اتفق الباحثون الإعلاميون على عدم انقراض الصحافة الورقية في المستقبل وذلك بعد بحث طويل واستقصاء وعلى سبيل المثال في مقال لتوني روجرز ـ الحائز على ماجستير الصحافة من جامعة كولومبيا بنيويورك وعمل في الأسوشيتدبرس ونيويورك دايلي نيوز وقام بتدريس الصحافة لما يزيد على ربع قرن ـ بتاريخ 8 يناير 2019 عن إمكانات بقاء الصحافة الورقية واستبدال الصحافة الإلكترونية بها، يقول: «لا جدال أن توزيع الصحف الورقية يتضاءل وكذلك عائداتها المالية، وواجهت الصحافة في السنوات الأخيرة موجة هائلة وغير مسبوقة من إغلاق مقار الصحف وتحويلها إلى منصات إلكترونية. وقد توقف العمل في ثلث غرف صناعة الأخبار في الولايات المتحدة ما بين 2017 و2018 فقط». ويسوق توني آراء مديري أشهر مراكز النشر الإلكتروني بأمريكا ويقول إن استنتاجاتهم هي أن الإنترنت سيطيل من بقاء الصحف الورقية. مؤكدًا أن الصحف الورقية تعاني الآن أوقاتا عصيبة حول العالم، وأن الإنترنت يوفر العديد من المزايا التي لا تستطيع الصحف الورقية تقديمها، لكنه ذكّر القراء بأن العالم تنبأ بأن الراديو والتليفزيون سوف يقضيان على الصحافة الورقية منذ عشرات السنين، ورغم ذلك لا تزال منتشرة حتى الآن.

واستشهد توني أن «العديد من الصحف الورقية في العالم لا تزال تعمل وتحقق أرباحًا إلا أن هامش الربح قد تضاءل عن عشرين عامًا مضت، وأن إغلاق العديد من الصحف لمطبوعاتها الورقية حول العالم جعل الصحف

الأخرى أكثر حيوية عما قبل، بل بالعكس سيسبب ذلك المزيد من الأرباح لها في السنوات المقبلة». كان هذا رأى المحلل الإعلامي والتجاري بمعهد بوينتر للدراسات بأمريكا الذي استشهد به توني روجرز الذى أكد أن الصحف لا تزال تحرز عائدات مالية كبيرة من الإعلانات المطبوعة، لكنها تراجعت من 60 مليار دولار عام 2010 إلى 16.5 مليار دولار عام 2017، وأن أولئك الذين يرون أن مستقبل الصحافة هو أون لاين فقط يتجاهلون نقطة حساسة هي أنه لا يمكن للإعلانات على المواقع أن توفر الموارد المالية الكافية لمعظم غرف وهيئات صناعة الأخبار. ومقارنةً بجوجل وفيسبوك، ستحتاج كل منصات الأخبار أن تطور نموذجًا فائقًا يتحمل المنافسة الشديدة، ويجتاح العالم، حتى تستطيع البقاء في ميدان النشر الصحفي الإلكتروني.

واختتم توني روجرز مقاله بما يشبه استشرافًا لمستقبل الصحافة الورقية قائلاً: «لحين أن يظهر شخص ما ويكتشف كيف يمكن جني أرباح هائلة من مواقع الأخبار الإلكترونية فقط (التي عانى معظمها قلة التمويل والإغلاق بالفعل) ستظل الصحف الورقية هي المهيمنة، وتظل هي المصدر الموثوق به للمعلومات، وذلك في الوقت الذى تنشر فيه المنصات الإلكترونية أخبارًا مغلوطة بلا رقيب.. لن تنقرض الصحف الورقية أبدًا».

وفى السياق ذاته فإن الصحفي النيوزيلندي ديفيد ويليامز، المحرر في جريدة نيوز روم ساوث أيلاند، يعضد رؤية توني روجرز ويرى أنه على الرغم من أن مستقبل الصحف غير واضح، فإن الجدل ينصب على كيف تستطيع الصحف البقاء وتطوير مواردها في ظل التنافس بينها وبين المواقع الإلكترونية، مؤكدًا ــ بعد مقابلاته واتصالاته بالعديد من الصحفيين والكتاب والاقتصاديين بنيوزيلندا وأستراليا ــ أن هناك صحفًا لا تزال تحافظ على أرباحها ولها مستقبل طويل في رأى القارئ النيوزيلندي والأسترالي. وكانت محصلة استقصائه الواسع هي: «أنه على الرغم من انصراف نصف القراء على الأقل عن الصحف، فإن عوائد الدعاية والإعلان على صفحاتها لا تزال هي الأهم بالنسبة للمعلنين، وللصحف، وللقراء المهتمين بالسلع

والخدمات. ولقد استقر رأى مديري تحرير الصحف الذين قابلهم على أن «الصحف من وجهة نظر تجارية ومالية بحتة لا يمكن الاستغناء عنها، مقارنة بالمواقع الإلكترونية. وأنه لا مجال على الإطلاق لتلك المواقع أن تنافس جوجل وفيسبوك في الإعلانات أونلاين، فتبقى الصدارة للصحف الورقية حتى الآن».

مجلة Columbia Journalism Review الأمريكية نشرت مقالًا للكاتبين «كريستوفر علي» و«داميان رادكليف» ــ المتخصصين بالقضايا الإعلامية عن مستقبل الصحف الورقية في ظل النمو المتزايد للمحتوى الإلكتروني.. ويشير الكاتبان في مقالهما إلى قيام مركز اقتراع للصحافة الإلكترونية بجامعة كولومبيا المتخصصة باستطلاعات الرأي بإجراء استطلاع على 420 صحفيًا ينتمون إلى 50 ألف صحيفة متفرقة بجميع أنحاء الولايات المتحدة، وذلك نهاية عام 2018، حول مستقبل الصحف الورقية في ظل تزايد انتشار الصحف ومنصات النشر الإلكترونية، والذي أثبت أن التفاؤل بشأن منصات النشر الإلكتروني الذى أعرب عنه المشاركون في الاستبيان كان مفاجئا وبالأخص فيما يتعلق بتقسيم الوقت بين الإصدارات المطبوعة والإلكترونية؛ وأوضحت الدراسة أن نحو 70 % من المشاركين يقضون معظم أوقاتهم في تصفح منصات النشر الإلكترونية أكثر مما كانوا عليه قبل عامين. وأن العديد من غرف صناعة الأخبار بدأت تكثف من عملها الإلكتروني كإنتاج التقارير المصورة (صور أو فيديوهات)، إضافة إلى إصداراتها الورقية. والجدير بالذكر أنه بالرغم من أن عائدات توزيع الصحف الورقية لا تزال المصدر الرئيسي للدخل المادي لدى المؤسسات الصحفية إلا أن ذلك يسير بالتوازي مع زيادة الإقبال على المحتوى الإلكتروني.

وأثبت الاستطلاع كيف أن الصحافة الورقية والصحافة الإلكترونية يدعمان بعضهما بعضًا، ولا مجال للاستغناء عن أحدهما بالآخر، حيث إن قرار بعض الصحف الورقية للبقاء غالبًا ما يكون مدفوعًا بمجموعة من القيود المتعلقة بالموارد والإمكانات المتاحة، إضافة إلى عدم اليقين بشأن الاعتماد

فقط على الموضوعات الإلكترونية. وأشار العديد من المشاركين إلى أن أهم قرار بشأن حماية إيرادات الطباعة الورقية يتمثل في وجود موقع إلكتروني ثابت حتى يتسنى للجمهور شراء النسخة الورقية.

الصحفي الأمريكي تيد رال في موقعه على شبكة الإنترنت يرى أن نموذج المواد المطولة الإخبارية هو المستقبل، مؤكدًا أنه لا بد أن تستمر الأنماط القديمة في التغطيات الصحفية، إذ إن الأنماط الجديدة في الإعلام لا تستطيع أن تحل محلها في مهام صحفية واستقصائية معينة. وبالرغم من توقعات الخبراء فإن التليفزيون لم يُنهِ وجود الراديو، لأنك لا تستطيع مشاهدة التلفزيون بينما تقود السيارة أو تقوم بتنظيف المنزل. وتعد المطبوعات الوسيط الأمثل للمواد المطولة، لأن الناس يفضلون تقليب الصفحات للتصفح. وهي أيسر على عيني القارئ.

وبصرف النظر عن الضجيج الرقمي فإن تيد يرى أن مستقبل الصحافة المطبوعة ــ وهذا ما يتعين على رأس المال القيام به ــ يشبه ما كان يحدث في حقبة السبعينيات عندما كان الناس يقرأون الصحف اليومية من أجل الأخبار العاجلة ويقرأون المجلات الإخبارية من أجل التحليلات المطولة، حيث إننا نقرأ الخبر في الصحف الإلكترونية على أجهزتنا، لكن هناك جيلاً من الوسائط المطبوعة سوف يمدنا بتحليلات عما سوف يحدث بعد ذلك تصل إلى آلاف الكلمات برفقة أشكال بيانية معقدة تتطلب أيامًا من البحث والتجميع والتحرير.

ويرى تيد رال أنه كان يجب على الصحف أن تعرف منذ وقت طويل أن الناس لن يدفعوا مالا مقابل نفس الأخبار التي قرأوها بالأمس على هواتفهم مجانًا.. وأن الصحف المحاصرة يجب أن تنصاع في النهاية لنموذج المواد المطولة ربما باستبدال الطبعات اليومية الحالية بطبعة وحيدة مكتنزة في نهاية الأسبوع حيث إن مجلات النيويوركر والإيكونوميست لا تزال مزدهرة بسبب التزامها بنموذج صحافة المواد المطولة المفصلة

التي تتناول الأحداث الجارية. وهى تستوعب المزيد والمزيد من الكلمات. وتتخللها عادة رسوم توضيحية وكاريكاتورية مرسومة باليد. ويبلغ حجم بعض المقالات 5000 كلمة وحتى 10000 كلمة. هذه المطبوعات لا تنشر أخبارًا عاجلة ولا تستطيع ذلك. إنها تغوص عميقًا في تفاصيل الحدث.

وخلص التقرير إلى أنه لا يمكن القول إن الصحف ستنقرض حتى في منتصف هذا القرن، ويمكن التأكيد أنه رغم انتشار المواقع الإلكترونية وإمكانية الدخول إليها بمنتهى السهولة، فإن فقدان نصفها على الأقل للمصداقية ـ خاصة المواقع العربية ـ واعتماد القارئ والمعلن والمموِّل على الصحف في الاطلاع على الإعلانات ومصداقية وحرفية الخبر والمقال، سيضمن للصحف البقاء كما هي عليه حتى وإن تضاءلت العوائد المالية للصحف عن السنوات العشر السابقة.

واتفق باحثون غربيون أن هناك احتمالية كبيرة لجعل الصحف الكبرى تقتصر على عدد واحد مطبوع أسبوعيا يحتوي على المقالات المطولة وأحداث وتقارير الأسبوع، ويرى البعض الآخر أن الصحافة الإلكترونية تمتلئ بالغث والأخبار الملفقة، ولا مجال لقيامها إلا بالاعتماد على الصحيفة المطبوعة ومادتها المهنية العالية والمتخصصة.

الأهرام والواقع الإلكتروني

في السياق الأوضح نجد أن مؤسسة عريقة كالأهرام، التي تمثل إحدى أكبر وأبرز المؤسسات الصحفية في الوطن العربي، قد تفهمنا سابقًا جدًا دور الصحافة الإلكترونية، فأنشأنا موقعًا لجريدة الأهرام في العام 1998، لاختصار الوقت على زائري الموقع في متابعة ما تنشره الجريدة الورقية عن طريق التبويب، حيث يمكن للقراء فتح أكثر من باب وتصفح الجريدة بشكل أكثر سهولة مع توفير النسخة الورقية في صورة نسخة PDF، يمكن شراؤها من خلال الإنترنت وعبر موقع Kotobi، ويمثل موقع جريدة الأهرام جاذبًا مهمًا

لنسبة تتراوح بين (600 و800 ألف متابع يوميًا) لتتجاوز المتابعات شهريًا 18 مليون زائر داخل مصر وخارجها، إذ يعتبرها القارئ نبض الشارع المصري.

وعلى الرغم من أن الموقع يحقق نسبة دخول كبيرة وبالأرقام الحقيقية دون شراء متابعين أو وجود إعلانات للجريدة في مواقع التواصل الاجتماعي، فإن الإعلانات الموجودة على الموقع ذاته لا تعبر ولا تتناسب مع حجم الدخول، ولا تلبى احتياجات الجمهور المستهدف، الأمر الذي يتطلب خطة فاعلة وجادة تدفع بدورها إلى رفع دخل الجريدة من إعلانات الموقع لتصل إلى 50 مليون جنيه.

وخلال هذا العام ستطلق جريدة الأهرام المنصة إلكترونية الشاملة، والتي ستعتمد على النشر المتعدد الوسائط.

التعقيبات والأسئلة

د. عبد الإله بنعرفة :

الآن سنفتح باب التعقيبات والأسئلة، والكلمة للقاعة. سأسجل أسماء من يرغب في الحديث.

الكلمة للأخ العسالي، فليتفضل مشكورا، وبإيجاز.

العسالي :

أحيي السيد المدير العام لمنظمة الإيسيسكو على هذا الجمع لعدد كبير من المثقفين وأصحاب الرأي، وصناع الحرف والكلمة على عقد هذه الندوة حول موضوع مهم ومواضيع أخرى جد حساسة تسترعي اهتمام المثقفين سواء مغاربة أو غيرهم من الدول الشقيقة والصديقة.

موضوع اليوم «**مستقبل الإعلام من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية**». أنا فقط لي سؤال للأستاذ معنينو هو أن الصحافة الرقمية عليها أن تغير من منهاجياتها، من آلياتها ومن طرق تفكيرها، وتدبيرها للحرف والكلمة داخل صفحاتها، لكن أنا أتساءل كيف أن الصحافة الورقية خاصة الصحافة الحزبية فيها شيء من الممانعة، فهي ليست كالإعلام الإلكتروني، لأن كل واحد يمكنه أن يكون إعلاميا أو صحفيا، وأن يكتب في أي موضوع كان. هل يمكن لصحافة الممانعة أو الصحافة الورقية الحزبية أو غيرها أن تبتعد أو تمتنع هي الأخرى عن الممانعة كي تستطيع أن تكون قريبة من اهتمامات الناس؟ وهنا أطرح مفهوم « proximity » أو القرب من الشعب لتستعيد بريقها مع العلم أن الزمن الورقي يستنفذ يوما بعد يوم، والزمن الإلكتروني يتوسع يوما بعد يوم ويجد من يحتضن في داخله، وشكرا.

متدخل 2 :

سؤالي هو للأستاذ خالد المالك، أشرتم في كلمتكم إلى تسيد تويتر على مواقع التواصل، من خلال متابعتي، ألاحظ أن هذا التسيد في الوطن العربي يظهر بشدة في السعودية ودول الخليج، بحيث إن المتسيد في أغلب الدول العربية هو فيسبوك باستثناء السعودية ودول الخليج، ودائما نتساءل: لماذا يتسيد تويتر في السعودية ودول الخليج مقارنة مع الفيسبوك؟

متدخل 3 :

امتهنت مهنة الصحافة الورقية على مدى ثلاثة عقود. أطرح سؤالي مما انتهى إليه أستاذنا الصديق معنينو حول كون الصحافة الورقية تشرف على الزوال. فهي لم تغير من آليات اشتغالها، ولم تطور حنكتها وحبكتها في التعامل مع الأخبار والأحداث. هل هناك فعلا الان انشغال قوي لدى السياسة الحكومية ولدى خبراء المهنة فيما يتعلق بالتفكير في هذه الآليات وهذه التصورات لنحافظ على هذا الإرث التاريخي وعلى هذا الموروث الإعلامي، الذي كما قلتم في مداخلتكم، كان له دور كبير في دعم الحركة الوطنية، ولذلك كان له دور كبير في توسيع هامش الحرية والديموقراطية في بلادنا، وشكرا.

متدخل 4 (من ليبيا) :

بسم الله الرحمان الرحيم. الحقيقة أتمنى أن يتم إكرامنا ببعض الدقائق لكونها المشاركة الأولى لي كي أتكلم في هذا الملتقى والمنتقى والمرتقى ببلد الرباط والمرابطين، بلد المغرب والأشراف.

انطلاقا من بداية الحركة الإعلامية إلى يومنا هذا. من المتعارف عليه أن في لقائنا اليوم مع هؤلاء الأعلام فيما يخص الإعلام، فإن للإعلام في الدول غايتان: الأولى، الحفاظ على اللغة. الثانية، الحفاظ على الهوية، ونحن في

هذا البلد والوحيد بين أرجاء الكون الذي يحمل اسم صلاة هي «المغرب» الذي مضى عليها حين من الوقت رغم أنها في مواقيتها. أما من حيث اللغة، فلماذا لا يتم تبني اللغة العربية في الخطاب الإعلامي فيما يتعلق بمنظمة لها صلة بالدين الإسلامي ولغتها العربية التي قال عنها صلى الله عليه وسلم: «أحبوا العرب لثلاث: لأني عربي والقرآن عربي، وكلام أهل الجنة عربي». اليوم، وددنا وبصدق أن نرى منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة بدلا عن الإيسيسكو. ثانيا، في التاريخ والتأريخ، والمغرب بلد أصالة، وانبثاق منظمة التعاون الإسلامي كان في المغرب بعد حريق الأقصى في 1969، وانتقلت إلى أقصى بقاع الأرض حتى يتم تحرير القدس لكي تنتقل من بعدها.

نحن كسياسيين نعرف هذا جيدا، فلماذا لا يصاحب التاريخ الميلادي بالتاريخ العربي وهو رمزنا الذي يرمز إلى الهجرة.

سؤالي الآن إلى السيد خالد المالك وإلى السيد الصديق لكونه يحمل ازدواجية في الإجابة: هل برأيكما أن الصحافة الورقية عند انتقالها إلى الصحافة الرقمية تفرض علينا خطابا موحدا لصياغة آلية تخدم أهداف منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة على الصعيد العالمي؟ وأشكركم وجازاكم الله خيرا.

متدخل 5 (محمد بودن) :

شكرا جزيلا السيد رئيس الجلسة، الأستاذ الفاضل بنعرفة، والشكر الموصول للسيد المدير العام لمنظمة الإيسيسكو على هذه الدينامية الإيجابية، وطبعا الشكر الموصول ووافر العرفان للأستاذين الكريمين خالد المالك ومحمد الصديق معنينو.

أود أن أثير ثلاث إشكالات للنقاش مع الأستاذين الفاضلين. السؤال الأول أو الإشكالية الأولى تتعلق بمواجهة انفلات الحقوق والحريات في الإعلام

البديل ومواقع التواصل الاجتماعي. والإشكالية الثانية تتعلق بالإعلام البديل والسوشل ميديا والأدوار التي لم تعد فقط للإخبار. الصحافة الرقمية لم يعد دورها الأخبار فقط، هناك أدوار متعلقة بالتعبير عن الذات، أدوار للتفاعل مع العلاقات، أدوار للاستكشاف، أدوار للتصفح، أدوار للتوجيه، فهناك أدوار كثيرة، والإشكالية الثالثة تتعلق بسيكولوجية متصفحي الإعلام الرقمي، وهناك مسألة الإشاعة، حيث أصبح تصديقها سهلا في مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي. ثم الصورة التي قدمها الأستاذ الصديق معنينو، والذي كان يصف فيها الهاتف «باللعين»، مع أن هناك جوانب إنسانية لهذا المعطى الجديد الذي جمع أسراً بعد الفراق، وكم من أم التقت مع ابنها، وكم أعطيت الفرصة للنقاش والشفافية، وكم حلت من ألغاز لجرائم معقدة حلها الهاتف والمواقع، وأيضا كم توصلنا بدعوات لحضور هذه الملتقيات بسرعة، وشكرا.

المتدخلة 6 :

مع خالص التقدير سيدي المدير. أود أن أهنئكم على هذا الفضاء للحوار، وأنا سعيدة جدا للمشاركة في هذا المنتدى. أود أن أقول كذلك أنني استفدت الكثير خلال هذه الجلسة مع السيد معنينو وعرضه حول الصحافة المغربية طوال تاريخها السياسي، وكذلك مع السيد خالد المالك المسؤول عن صحيفة الجزيرة. أرجو منكم الاستمرار في الحفاظ على القيم الأساسية التي لديكم والتي تعززونها كذلك على مستوى المنظمة، وهذه القيمة الأولى هي التنوع عن طريق لغتنا العربية والانفتاح على لغات أخرى مثل الفرنسية، وهذا يعتبر دور التعليم إذا أردنا استخدامه في هذا المنظور. يجب أن يساعد التعليم كل إنسان، ومواطن ومواطنة لإلقاء نظرة نقدية، والقدرة على قراءة الصحف، سواء وسائل التواصل الاجتماعي، أو وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة. بالنسبة لي فهذا هو دور التعليم الذي يرسي قيم التنوع والتعاطف والحب بين البشر، وكذلك قيم احترام حقوق الانسان. فإذا تمكن التعليم من الوصول

إلى هذا المنظور، سيكون مكسبا لنا. نحن نقول إن الصحافة المكتوبة على وشك الموت، لكن كيف يمكننا البناء عليها، والسؤال هنا هو ماذا لدى التغريدة مثلا كقيمة مضافة بالمقارنة مع الصحافة المكتوبة؟ وهنا يجب الاستثمار فيها لتجنب موتها. وشكرا على الدعوة.

ذ. إبراهيم البلوي (من السعودية) :

في البدء أود أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان لمعالي الدكتور سالم المالك رئيس هذه المنظمة لدعوته لي لحضور هذا الملتقى الذي أجده استثنائيا في طرحه وأيضا فيما تم نقاشه، وخصوصا أنني اليوم أمام قامتين علميتين، ثقافيتين، إعلاميتين. استفدت الكثير، وتعلمت الكثير، وتعرفت على جزئيات ذات أهمية عالية في المجال الإعلامي ومستقبل الإعلام. لفت انتباهي عنوان هذا الملتقى «**مستقبل الإعلام من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية**» وأجده محورين : الأول مستقبل الإعلام وهذه قضية كبيرة جدا فهي أيضا مرتبطة بما يحدث اليوم في عالمنا من تطور على جميع المستويات مثل التكنولوجيا، فأصبحنا نتحدث عن ثورات كبيرة جدا كالذكاء الاصطناعي ولا أظن أن الصحافة هي في منأى عن هذا التطور، فجميع القضايا والمسائل مرتبطة بهذه التقنية كالتربية والعلوم والمعارف، حتى عمل الإنسان أصبحت هذه التقنية لا أقول تهدده أو تنافسه، ولكنها أصبحت شريكة له، فكذلك الإعلام أصبح اليوم باعتقادي. إن التقنية أصبحت شريكة له، وتنافس بشكل كبير جدا. «من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية». لا أدري هل هو التنافس، هذا هو السؤال للأستاذ خالد والأستاذ محمد: هل يوجد تنافس بين الصحافة الرقمية والصحافة الورقية؟ أليس هذا تطور طبيعي أن تنتقل الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية مع الاحتفاظ بالورقية كما هو شأن الكتاب الإلكتروني أو الكتاب الورقي، لكن لماذا يجد الصحفي الذي اعتدنا عليه والمرتبط بالورق أن الصحافة الرقمية تهدد؟ لا أعتقد في يوم أننا سنتحدث عن الصحافة الورقية

وكأنها جزء من التراث الثقافي غير المادي وسنضطر في يوم لتسجيلها كتراث على قائمة منظمة اليونسكو للمحافظة عليها. لا أعتقد أننا في يوم سنفقد الصحافة الورقية، ولكن يجب أن نغرس هذه الصورة وهذا التصور بأن الصحافة الورقية هي ليست امتدادا، بل هذا تطور طبيعي، فنحن نعيش عصرا متطورا، كل شيء يتطور وهو أمر طبيعي يجب أن لا نقف أمامه. يجب أن نجد المخارج والظروف المناسبة من أجل المحافظة والارتقاء أيضا بالصحافة الرقمية، وشكرا.

الأجوبة :

السيد خالد المالك :

هناك سؤال حول أسباب تسيد تويتر في المملكة العربية السعودية ودول الخليج دون تطبيق الفيسبوك. بالنسبة للمملكة العربية السعودية، لدي بعض الأرقام. شعب المملكة العربية السعودية والمقيمين فيها متأثرين جدا بهذه التقنيات ومتفاعلين معها، وهناك أرقام رسمية عالية في استخدام كل هذه التطبيقات. أولا، عدد السكان في السعودية من غير المقيمين 34 مليون نسمة. مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي تقريبا حوالي 128 بالمئة من السكان، وهو رقم يتجاوز عدد السكان. 50 مليون شخص يستخدمون الهاتف النقال، يعني كل شخص يستخدم أكثر من جهاز. 96 بالمئة من السكان يستخدمون الانترنيت، و15 مليون يستخدمون فيسبوك. المملكة عاشر دولة في العالم في استخدام الفيسبوك، و11 مليون بالنسبة لتويتر، و13 مليون بالنسبة للانستغرام. نحن نتكلم عن الملايين. عندما نقول إن عدد مستخدمي الأنترنيت 30 مليون وعدد السكان 34 مليون، هذه أرقام تظهر أن المملكة متوجهة ليس فقط في الإعلام، بل في استخدامات مؤسسات الدولة، والأجهزة الموجودة في كل المجالات الأمنية والاقتصادية والتعليمية والخدماتية تدار كلها تقريبا بشكل عالي.

بالنسبة للسؤال حول تويتر، فهو لاعب كبير ضمن هذا العدد الكبير من التطبيقات، وبالتالي استثماره وتوظيفه والاستفادة منه لصالح خدمة الناس والتواصل فيما بينهم والتواصل مع الحكومة والتبادل بين الأفراد والشركات والمؤسسات يتم من خلال استخدام هذه الأشياء.

أما بالنسبة للسؤال حول أسباب انفلات الحريات والحقوق في الإعلام البديل، طبعا نحن في الصحافة الورقية، كان هناك روابط يتم الترخيص لها وفق قواعد وأنظمة وأطر قانونية عددها محدود أيضا بالمقارنة بالإعلام الجديد، وبالتالي كانت عملية الخروج عن النص وإساءة استخدام الوسيلة الإعلامية ومحاولة توظيف الصحيفة الورقية فيما يسيء للناس والدول وما يعرض مصالح العلاقات الدولية كان يتم ضبطه من خلال السيطرة عليها. اليوم في الإعلام الرقمي، أنت لا تستطيع. هناك قوانين وأنظمة لم تُفعَّل بشكل كامل، ومن الصعب ملاحقة كل ما يتم في هذه المنصات.

المملكة لها لائحة تنظم هذا الشيء، لكن لا تستطيع أن تصل إلى كل من يمارس بشكل خاطئ أو بشكل غير صحيح وأن يعاقب على ذلك، إلا إذا تواصل المتضرر وقدم شكوى ومستندات كي يحصل على حقه القانوني.

أما بالنسبة للسؤال بخصوص نفسيات متصفحي وسائل التواصل الاجتماعي، فهي تختلف من شخص لآخر وأيضا من الموضوع أو الخبر أو المقال الذي يتصفحه، فنفسيته تنعكس بقدر المحتوى الذي يتصفحه.

أما بخصوص السؤال حول دور التربية، فنحن لا نستطيع أن نقول فقط أن التربية بمعزل عن كل الأشياء هي ما يتعلق فقط بالإعلام الرقمي. فالتربية هي جزء من منظومة توجيهات تبدأ منذ الولادة إلى أن يصل الشخص إلى القدرة على التأثير في وسائل التواصل. الإعلام الحقيقي بشكل رقمي يعرف ظهور واختفاء بعض الصحف. أما بالنسبة لتجربتنا في المملكة العربية السعودية، فالصحف الإلكترونية المرخص لها 625 تقريبا مقابل 13 صحيفة ورقية فقط في تاريخنا، ويعتبر هذا رقما كبيرا، فهناك دول ليس

لهم هذا العدد، ومع ذلك فهذا العدد 625 يعمل منها 285 فقط بترخيص، 340 قيد التجديد، و170 لم تستمر لأسباب مثل عدم وجود إقبال عليها والثقة المحدودة فيها. أعتقد أن الصحافة الرقمية تتسيد اليوم وستستمر بقوة وتأثير، لكنها لاتزال في مرحلة مخاض وتجديد وتغيير مستمر، وأمامنا أيضا فرصة في ظل التطورات الجديدة، فهناك سباق بين الشركات والتطور، ففي فترة زمنية قصيرة شهدنا التغير الذي صار بالنسبة لهذه الاستخدامات.

السيد محمد الصديق معنينو :

إجابة على سؤال الأستاذ العسالي وقد تحدث عن الممانعة في الصحافة الحزبية، وملاحظته صحيحة ودقيقة، وبعض الأسباب التي أبعدت القراء هي أن بعض الصحف التي تصدرها الأحزاب تحولت إلى مناشير، في صفحاته الأولى صورة الزعيم وخطبه وأقواله، ولم تعد صحافة مهنية تعالج المشاكل وما ينتظره الرأي العام.

أما عن وصفي للتلفون باللعين، فقد أردفت ذلك بالمقلب الذي سقطت فيه، ولم يكن في إمكاني أن أقول غير أنه لعين لأنني تلقيت رسالة صوتية مباشرة من الجنة، وهذا كان شيئا غريبا.

بالنسبة لسؤال السيد العزوزي حول ضرورة تغيير آلية الاشتغال، فهذا صحيح. هناك تطور كبير جدا في هذه الآلات، وتطورات أخرى تم التوصل إليها لكن لم توضع بعد في السوق. سيمكنك في المستقبل أن تتحدث مع أي شخص باللغة التي تريد والهاتف سيقوم بالترجمة، ويمكنك أن تبعث رسالة باللغة العربية ويتلقاها شخص باللغة الصينية، إذن نحن في تطورات لا يمكننا حتى أن نتكهن بها لأنها من أسرار تلك الشركات الدولية العملاقة التي تتحكم في هذا المجال الأزرق الواسع، وتربح من ذلك مئات الملايير من الدولارات بعد أن كانت انطلاقتها بسيطة، وهذا يؤكد العقل البشري القوي.

تحدث الأستاذ بودن عن مواجهة انفلات الحريات وعن سيكولوجية الإشاعة، فهي تدخل عندما لا يوجد الخبر. أنتم تعلمون أن في بعض الدول في الصباح عندما يلتقي شخصان، واحد يقول للآخر «ازيك؟» وفي دول أخرى يقول له «اشلونك؟» ، المغربي حينما يلتقي بالمغربي في كل صباح يقول له «أش خبارك؟» أو ما هي أخبارك؟ إذن هو يريد أن يكون مطلعا على الأخبار، ولكن عندما لا يجد الخبر تدخل الإشاعة، والإشاعة كالسرطان، فإذا دخلت لا يمكنك أن تقدر على تكذيبها، وعندما تسكت الحكومة عن بعض المشاكل، تدخل الإشاعة وتتعقد الأمور ويصبح من الصعب قول حقيقة ما يجري.

الأستاذ العيساوي تحدث عن اللغة والهوية، اللغة بالنسبة للمغرب حددها الدستور وحدد اللغات الرسمية، والهوية نتقاسمها، وأنت من ليبيا وأنا أتمنى لبلدك الأمن والاستقرار في أقرب وقت ممكن، وقد كان لي الشرف أن زرت ليبيا صحبة جلالة الملك، وكان لي كذلك الفرصة لاستجواب العقيد القذافي رحمه الله، وقد وجدت في ليبيا نوعا من التقارب الإنساني والروحي والعاطفي، فأتمنى لليبيا كل الخير.

بقي سؤال واحد وهو هل هناك منافسة بين الصحافة الورقية والصحافة الرقمية؟

أظن أن هناك تنافس وهناك نوع من الطغيان كتسونامي لهذه الوسائل الرقمية الجديدة بحيث إنها تسيطر باستمرار على المجال الإعلامي، وأرجو أن لا يتم محاربة الأغلاط التي ترتكب بواسطة السجن والمتابعات القضائية، ولكن بتنظيم نوع من الأخلاقيات وببث نوع من الوعي، وبالرد بطريقة سلسة ومهنية على ما ينشره بعض الشباب المندفع حتى يجد نفسه في مأزق وفي محاكمات وسجون، وهذه الطريقة الأقل نفعا ومردودية في محاربة الإشاعة والأخبار الكاذبة وشكرا.

الدكتور بنعرفة :

بقيت فقرة أخيرة في برنامج هذا اللقاء، ولكن قبل ذلك لابد من الجواب على السؤال الذي طرحه الأخ العيساوي الذي تحدث عن الإيسيسكو. أنا أقول لك أخي العزيز إن المنظمة، وأستأذن معالي المدير العام في الجواب عن هذا السؤال. منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة تشتغل بثلاث لغات وموجودة في أربع قارات، وعدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة 54، وبالتالي نحن نشتغل بهذه اللغات. يكفي فخرا أن للمنظمة برنامجا حضاريا وهو كتابة لغات الشعوب الإسلامية بالحرف العربي المنمط حيث تمت كتابة 25 لغة إفريقية شفوية لم تكن مكتوبة، وأصبحت مكتوبة بفضل هذا البرنامج الحضاري الذي تدعم من خلاله الإيسيسكو اللغة العربية. قضية «إيسيسكو» المكتوبة هناك على اللافتة، هذا يسمى في اللغة العربية بظاهرة النحت مثل البسملة التي هي اختصار لعبارة «بسم الله الرحمن الرحيم»، فهذه أيضاً كلمة منحوتة ومختصرة لاسم المنظمة وليس فيها أي تنقيص. شكرا لك على غيرتك وبارك الله فيك.

الآن يتقدم معالي المدير العام ليسلم درع المنظمة وشهادة التقدير والامتياز إلى المحاضرين الكريمين.

نبذة عن الأستاذ خالد المالك

صحفي سعودي الجنسية، رئيس تحرير صحيفة الجزيرة السعودية، رئيس هيئة الصحفيين السعوديين؛ رئيس اتحاد الصحافة الخليجية.

كرم بالعديد من الأوسمة والجوائز. خرج من عباءته الصحفية عدد كبير من مشاهير الإعلام ورؤساء التحرير. يعمل في الصحافة منذ 50 عاماً.

❋ حالياً :

- رئيس تحرير صحيفة الجزيرة.
- رئيس مجلس إدارة هيئة الصحفيين السعوديين.
- رئيس اتحاد الصحافة الخليجية.

ولد عام 1938م، بمدينة الرس في القصيم، المملكة العربية السعودية.

- درس مبكرا في مراحل التعليم العام والمدارس العسكرية، والتحق بدورات علمية خارج المملكة.
- صدر له 14 كتاباً.
- ألقى عدداً من المحاضرات داخل المملكة العربية السعودية، وفي عدد من الدول الأوروبية والآسيوية والعربية.

❋ حصل على عدد من الجوائز، واختير لكثير من العضويات والمجالس، منها :

- جائزة المفتاحة عام 1428هـ -2007م في أبْها.

- جائزة البحر الأبيض المتوسط العالمية في إيطاليا في حفل الصحافة والإبداع 1436هـ ـ 2015م.
- حاصل على وسام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 1438هـ -2017م.
- حاصل على جائزة الإبداع الإعلامي في الكويت 1436هـ -2015م.
- جائزة تكريم رواد الصحافة بالمملكة من المؤتمر الإعلامي الدولي الأول عن مستقبل النشر الصحفي 1430هـ -2009م.
- حاصل على وسام التكريم من العاهل المغربي.
- جائزة رائد الصحافة المحلية من معرض ومنتدى الرياض الإعلامي 1436هـ -2015م.

نبذة عن الأستاذ محمد الصديق معنينو

ازداد محمد الصديق معنينو عام 1944 في مدينة طنجة شمالي المغرب. وهو ابن المجاهد والوطني الكبير الحاج أحمد معنينو. تابع تعليمه الابتدائي بمدرسة السور بسلا، ودراسته الثانوية بثانوية مولاي يوسف بالرباط، ثم التحق بجامعة محمد الخامس سنة 1963 حيث حصل على الإجازة في القانون العام.

مساره المهني :

- بدأ حياته المهنية بالاشتغال كمحرر ومذيع، وأصبح سنة 1973 رئيساً للتحرير، ثم مديراً للأخبار. وفي سنة 1978 عُيِّن مديراً للتلفزة الوطنية.
- شارك في المسيرة الخضراء، وأنجز ربورتاجاً خالداً حول انطلاقتها، ثم تقارير تلفزية حول مختلف مراحلها.
- عيّنه الملك الحسن الثاني مديراً للاتصال سنة 1984، وكاتباً عاما لوزارة الاتصال سنة 1992.
- أشرف على إعداد المناظرة الوطنية الأولى للإعلام والاتصال سنة 1993. كما ترأس عدداً من اللجان الوطنية منها «اللجنة الوطنية لمنح بطاقة الصحافة»، و«اللجنة الوطنية لتوزيع حصص تدخل الأحزاب السياسية على أمواج القنوات الإذاعية والتلفزية» بمناسبة الانتخابات المحلية والتشريعية، وكذا خلال الاستفتاءات.
- نظم تغطية وسائل الإعلام خلال مؤتمرات القمم العربية والإسلامية والإفريقية المنعقدة بالمغرب، إلى جانب اللقاءات الدولية الكبيرة لاتفاقية الكاط، والفرنكفونية.

- ترأس مرتين «اللجنة الوطنية» المشرفة على منح الجائزة الوطنية الكبرى للإعلام واختيار أحسن الإنتاجات الصحافية في مختلف وسائل الاتصال.
- رافق الملك الحسن الثاني في زياراته لعدد من الدول في أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط وإفريقيا.

مؤلفاته :

- «الحاج أحمد معنينو المجاهد».
- سلسلة المذكرات تحت عنوان «أيام زمان». صدر منها 6 كتب، ابتداء من سنة 2014 إلى 2019. يستحضر الكاتب في هذه السلسلة وقائع وأحداثا عاشها المغرب، وكان هو شاهداً على مختلف فصولها، انطلاقاً من المناصب التي تولاها في الإذاعة والتلفزيون والوزارة.

الجوائز :

- حصل محمد الصديق معنينو على عدة أوسمة، من بينها: وسام المسيرة الخضراء، وسام الداخلة، وسام العرش من درجة فارس، وسام العرش من درجة ضابط، وسام الجمهورية الإيطالية من درجة فارس، وسام الجمهورية البرتغالية من درجة فارس.

نبذة عن الأستاذ علاء ثابت

كاتب صحفي يشغل حاليا منصب رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية، وعضو مجلس إدارة مؤسسة الأهرام.

❋ حياته الدراسية :

حصل على ليسانس صحافة وإعلام من جامعة الأزهر عام 1988م؛ ثم دبلوم السياسة الدولية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة عام 1992م. حصل على دبلوم الدراسات المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006م حول الإدارة الصحفية والتحريرية.

شارك في عدد من المؤتمرات المهمة حول العالم، ومنها في كندا وتركيا وأمريكا واليابان والإمارات العربية المتحدة.

❋ مسيرته المهنية :

عمل بعد تخرجه محررا صحفيا بجريدة النور؛ ثم محررا صحفيا في جريدة الوطن الكويتية بمكتبها في القاهرة عام 1989م؛ ومحررا صحفيا بمجلة مكتب القاهرة عام 1990؛ ثم محررا صحفيا ومراسل شؤون التعليم لصحيفتي الخليج الإماراتية والقبس الكويتية عام 1991. انتقل بعدها لمؤسسة الأهرام المصرية حيث عمل محررا صحفيا عام 1991، وكان من ضمن المشاركين في تقرير الأهرام الاستراتيجي، وكراسات الأهرام الاستراتيجية لسنوات طويلة؛ ورئيس قسم التعليم والمشرف على بريد القراء بجريدة الأهرام المسائي عام 1994؛ ثم عضو الدسك المركزي بالأهرام المسائي عام 1998، ونائب مدير تحرير الأهرام المسائي عام 2004، ومساعد رئيس

تحرير الأهرام المسائي عام 2007. تولى رئاسة تحرير الأهرام المسائي من أبريل 2011 إلى أغسطس 2012، ومن يونيو 2014 إلى مايو 2017 لينتقل بعدها لرئاسة تحرير جريدة الأهرام المصرية.

- تم اختياره عضوا بالهيئة الوطنية للصحافة عام 2017

❋ الأعمال التلفزيونية والجوائز والمؤلفات :

له إسهامات عديدة في الكتابة للأطفال قدمها للتلفزيون المصري على مدى سنوات، منها مشاركته في كتابة سيناريو مسلسل قصص الأنبياء في القرآن. وهي مجموعة من الأفلام كانت سبباً في حصوله على جائزة مهرجان الإذاعة والتلفزيون بالقاهرة، و3 جوائز عالمية من الهند، وجائزة مهرجان بكين، ومركز حوار الأديان بتكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

- سلسلة المبشرون بالجنة
- كاتب سيناريو فيلم الرسوم المتحركة «نبي الرحمة». عام 2015.
- كتاب التعليم العالي في مصر
- كتاب وزارة التعليم العالي.

❋ له العديد من الأعمال الأدبية التي حول بعضها إلى أعمال تلفزيونية وسينمائية، منها :

- المجموعة القصصية «الوداع الأخير».
- رواية «جسر الفضيلة».
- رواية «صرخة في وجه الطوفان».

له العديد من المقالات وألقى العديد من المحاضرات في الجامعات المصرية والعربية، منها محاضرة «مستقبل الصحافة الورقية في الوطن العربي» التي نظمها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالسعودية في 22 أكتوبر 2018.

“L’avenir de l’information : De la presse imprimée à la presse numérique“

Dans le cadre du Forum culturel de l’ICESCO, lancé par l’Organisation pour accueillir les décideurs en matière de culture, promouvoir l’action culturelle commune dans les Etats membres et en faire un levier de développement durable, et en réponse aux aspirations des élites et acteurs culturels dans l’examen de la question culturelle dans les monde arabo-islamique, le Forum Culturel de l’ICESCO a tenu, le 21 janvier 2010 au siège de l’Organisation à Rabat, sa 3ème édition sous le thème : « L’avenir de l’information : De la presse imprimée à la presse numérique », en invitant à cette édition trois personnalités médiatiques de haut niveau dans le monde arabe : M. Khalid Al-Malik, Rédacteur en chef du quotidien saoudien Al-Jazirah ; M. Alaa Thabit, Rédacteur en chef du quotidien égyptien Al-Ahram ; et M. Mohammed Seddik Maaninou, grand professionnel de l’information au Maroc ; il a occupé entre autres les postes d’ex-Directeur de la Télévision nationale et d’ex-Secrétaire général de l’ancien Département de la Communication.

Le développement de presse et de l’information en général a toujours été influencé par les mutations technologiques, lequel impact s’est grandement intensifié avec l’avènement de la révolution numérique. Parmi ces mutations figurent notamment la rénovation de la pratique médiatique, la réorganisation des instances de rédaction dans les institutions médiatiques, le développement des activités et des nouveaux métiers de l’information et le changement des compétences requises afférentes à ces métiers, en plus de l’élargissement des domaines du journalisme vers d’autres secteurs. D’autres mutations du numérique incluent aussi l’émergence de nouveaux types de journalisme tels que le journalisme participatif et citoyen, le journalisme en ligne, les Newsgames (jeux informatifs), le Live Blogging et le Webdocumentary. Aussi, l’avènement des réseaux sociaux comme Facebook et Twitter ont impacté le monde de l’information, en ce sens qu’ils font désormais partie des mécanismes du journalisme, avec cependant les effets néfastes à l’éthique de la profession tels que les expressions « Tweet first, verify later ».

Les médias traditionnels ont-ils disparu ? Le journalisme peut-il survivre dans le monde numérique ? Telle est la question posée par Ingrid Sturgis dans son ouvrage Are Traditional Medias Dead ? Can Journalism Survive in the Digital World ?, et dont la réponse sera apportée par nos trois invités de cette édition du Forum culturel de l’ICESCO, représentant le Maroc, l’Arabie Saoudite et l’Egypte.

“Future of information: from paper to digital press”

As part of the gatherings of the international “ICESCO Cultural Forum” launched by the Organization to host decision makers in the cultural field to promote joint cultural action among Member States and make it a lever of sustainable development, and in a bid to meet the aspirations of intellectual elites and cultural actors to debate the cultural affairs in the Arab and Islamic worlds, the international “ICESCO Cultural Forum” held, at ICESCO headquarters on Tuesday 21 January 2020, its third gathering under the theme: “Future of information: from paper to digital press” featuring three prominent media figures in the Arab world: Dr. Khalid Al-Malik, Editor-in-Chief of the Saudi Al-Jazirah Newspaper, Mr. Alaa Thabet, Editor-in-Chief of the Egyptian Al-Ahram Newspaper, and Mr. Mohammed Seddik Maaninou, an outstanding media figure in Morocco who held several key positions including director of the National Television and general secretary of the Ministry of Communication.

The technological transformations have often affected the development of the press and information. With the advent of the digital revolution, such influence has even increased. An aspect of these transformations is the renewal of the media practice, the reorganization of editing bodies in media institutions, the development of new media activities and professions and the change in the types of the required skills related to this profession. Moreover, the fields of journalism have expanded to include new forms of journalism such as participatory journalism and citizenship, network journalism, newsgames, live blogging and web documentary. The emergence of social media such as Twitter and Facebook had a great influence on information, as these new media have become part of journalism working tools. As such, the new media are fraught with risks that jeopardize the ethics of the profession. These risks are better expressed by the slogan: “Tweet first, verify later”.

Based on Ingrid Sturgis’s book, is traditional information dead ? Can journalism survive in the digital era ?

To answer these and other questions, the Forum hosted three outstanding media figures who served in various important media positions in the Kingdom of Morocco, the Kingdom of Saudi Arabia and the Arab Republic of Egypt.